AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

السياسات النقدية والمالية الداعمة والمحفزة للتنويع الاقتصادي للمدة من (2004-2022) في الاقتصاد العراقي

م. م إسراء حسن سيلان الغراوي / المديرية العامة لتربية واسط ، العراق

asraaasraa123asraa@gmail.com

المستخلص

تعد السياسة النقدية والمالية من الركائز الرئيسة لتحقيق التنويع الاقتصادي؛ لاسيما في البلدان التي تعتمد على مورد واحد؛ إذْ تلعب السياسة النقدية دوراً رئيساً في توجيه الاقتصاد المحلي، وتتطلب أنّ تكون مرنة ومتوازنة لتفادي الافراط في التوسع أو التشديد مع تحقيق اهداف الاستقرار الاقتصادي، بينما السياسة المالية اداة حيوية في يد الحكومة لتحقيق التوازن بين النمو والاستقرار الاقتصادي، وتتطلب ادارة دقيقة لضمان فعالية الانفاق وكفاءة تحصيل الايرادات مع تفادي الافراط في الاستدانة؛ فضلاً عن التنويع الاقتصادي هو استراتيجية الغرض منه تقليل الاعتماد على المورد النفطي من خلال تطوير بقية القطاعات، مما يعزز الاستقرار والنمو المستدام.

كما تهدف هذه الدراسة إلى تحليل السياسات النقدية والمالية التي انتهجها العراق خلال المدة (2004-2022) في ضوء الجهود المبذولة لتحقيق التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على المورد النفطي خلال هذه المدة، واجه اقتصاد العراق صعوبات منها تقلبات اسعار النفط، وعدم استقرار الاوضاع الامنية والسياسية، وتدهور البنى التحتية في القطاعات غير النفطية في ظل هذا الواقع، سعت الحكومات العراقية المتعاقبة إلى تبني سياسات نقدية ومالية في إطار تعزيز النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل، إلا أنّ هذه بات محدودة الأثر.

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي معتمد على بيانات النقدية مستخدمة متغيرات السياسة النقدية المتمثلة في عرض النقد واسعار الصرف والفائدة؛ فضلاً عن السياسة المالية المتمثلة في النفقات العامة والايرادات العامة والضريبية، أمّا التنويع الاقتصادي لمصادر الدخل المتمثلة في القطاعات غير النفطية. مما اظهرت النتائج ضعف التنسيق بين السياسات النقدية والمالية، وغياب الرؤية الاستراتيجية بعيدة المدى، مما اعاق تحقيق تحول حقيقي اتجاه اقتصاد متنوع، بينما اوصت الدراسة بإصلاح السياسات الاقتصادية عن طريق برامج الاصلاح المالي والنقدي المتكامل يركز على دعم القطاعات الانتاجية، وتفعيل الشراكات بين قطاعي العام والخاص، وتعزيز دور المؤسسات المعنية بالتخطيط الاقتصادي.

Abstract

Monetary and fiscal policy are Key pillars for achieving economic diversification ،especially in countries that rely on a single resource .Momentary policy a Key role in guiding the local economy .It must be flexible and balanced to avoid excessive expansion or tightening while achieving economic stability goals .Fiscal policy ، meanwhile is a vital tool in the hands of the government to achieve a balance between growth and economic stability ،It requires careful management to efficient revenue collection while avoiding excessive borrowing .Furthermore ،economic diversification is a strategy aimed at reducing dependence on oil resources by developing other economic sectors ، thus enhancing stability and sustainable growth. This study aims to analyze the monetary and fiscal policies adopted by Iraq during the period (2004-2022)in light of the efforts made to achieve economic diversification and reduce dependence on oil resources . During this period ،the Iraqi economy faced difficulties، including fluctuations in oil prices ، instability of this reality and political situation ،and the deterioration of infrastructure in the non-oil sectors .in light of this reality ،successive Iraqi governments sought to adopt monetary and fiscal policies aimed at stimulating economic growth، and diversifying sources of income ،but these have had limited impact ، this study relies on the descriptive and، analytical approach based on monetary data using monetary policy variables represented by the money supply ،expenditures and public and tax revenues ،As for the economic diversification of sources of income represented by the non-oil sectors The results showed weak coordination between monetary and fiscal policies and the absence of a long –term strategic vision ،which hindered the achievement of a real transformation towards a diversified economy .The study recommended reforming economic policies through integrated fiscal and monetary reform programs that focus on supporting productive sectors ، activating partnerships between the public and private sectors، and strengthening the role of institutions concerned with economic planning

المقدمة

يُعدّ الاقتصاد العراقي من أهم الاقتصادات الريعية في العالم؛ إذ يعتمد بصورة كبيرة على صادرات النفط كمصدر رئيس للإيرادات العامة والناتج المحلي الاجمالي، ومنذ عام 2003 دخل العراق في مرحلة انتقال اقتصادي معقدة تتسم بإعادة انشاء مؤسسات الدولة ، والتوجه نحو تطبيق المبادئ الاقتصادي للسوق ، ومحاولة الاصلاح في النظام المالي والنقدي الذي عانى من الاهمال والتهميش خلال العقود الماضية ، وفي ظل هذا التوجه أصبحت مسالة التنويع الاقتصادي اولوية استراتيجية في

الخطاب الاقتصاد الرسمي؛ ولاسيما في ضوء تقلبات اسعار النفط العالمية ، وما تترك من صدمات مالية واقتصادية متكرر . ومما ادرك صانعو القرار في العراق أنّ الاعتماد المفرط على النفط يمثل تهديدا لاستقرار الاقتصاد والتنمية المستدامة ، مما استدعى تبني السياسة النقدية والمالية التي تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة وشاملة، شملت هذه السياسات اصلاحات في هيكل الموازنة ، وتحرير سعر الصرف وتحسين كفاءة الانفاق العام ، فضلاً عن محاولات زيادة الانفاق الاستثماري في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات ، وبالرغم من تلك الجهود لم تتحقق نتائج ملموسة على مستوى التنويع الاقتصادي؛ إذْ لاتزال القطاعات غير النفطية تسهم بنسب ضئيلة في الناتج المحلي الاجمالي ، في ظل الصعوبات المؤسسية والامنية ، وضعف البنى التحتية وانتشار الفساد الاداري والمالي ، وتباطؤ تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية . وتظهر في السياق أهمية هذا البحث في تحليل السياسة النقدية والمالية فضلا عن التنويع الاقتصادي التي تم تطبيقها خلال المدة (2004-2022) ، مع تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف فيها .

أهمية البحث

تتجلّى اهمية البحث في تشخيص واقع السياسة الاقتصادية العراقية ومدى ملائمته لتحفيز التنويع الاقتصادي، وكذلك تقديم تحليل موضوعي عن السياسات النقدية والمالية وتأثيرها على القطاعات غير النفطية.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث أنّ الاقتصاد العراقي لا يزال يعتمد بدرجة كبيرة على مورد النفط بوصفه مصدراً رئيساً للدخل المحلي، رغم مرور ما يقرب من العقدين على إطلاق اصلاحات اقتصادية، فضلا عن تبني الحكومة سياسات نقدية ومالية متعددة، فإن نتائج السياسات لدعم التنويع الاقتصادي ظلت محدودة. ومن هنا يطرح التساؤل ما مدى فاعلية السياسة النقدية والمالية في دعم التنويع الاقتصادي في العراق خلال المدة (2004-2022).

فرضية البحث

ترتكز فرضية البحث على وجود علاقة إيجابية بين فعالية السياسة النقدية والمالية وتحقيق الدعم التنويع الاقتصادي خلال المدة (2004-2022م)، إلا أنّ هذه العلاقة تواجه عقبات هيكلية ومؤسسية تحد من فعاليتها

هدف البحث

يهدف إلى تحليل واقع السياسة النقدية والمالية المطبقة في العراق بعد عام 2003م، وكذلك تقييم مدى تأثير تلك السياسات على القطاعات غير النفطية، فضلاً عن تشخيص الصعوبات التي تواجه التنويع الاقتصادي في البلاد .

حدود البحث

تتمثل الحدود المكانية حول اقتصاد العراق، بينما الحدود الزمانية للمدة (2004-2022)

منهجية البحث

للوصول إلى اهداف البحث واثباتاً للفرضية، استعملت واعتماد الاسلوب التحليل الوصفي، وذلك من خلال التطرق إلى دراسة السياسة النقدية والمالية والتنويع الاقتصادي وما فيها من اطار نظري مرتبط بالموضوع قيد البحث .

هيكلية البحث

لبلوغ اهداف البحث قسم البحث على مبحثين ثمَّ الاستنتاجات والتوصيات، إذْ جاء المبحث الاول بعنوان (الاطار النظري والمفاهيمي للسياسة النقدية والمالية والتنويع الاقتصادي) ، بينما تخصص المبحث الثاني في (تحليل واقع متغيرات السياسة النقدية والمالية وقطاعات التنويع الاقتصادي) .

المبحث الاول: الإطار النظري للدراسة

المطلب الاول: السياسة النقدي (مفهوم، أدوات، اهداف)

1-مفهوم السياسة النقدية

تُعدُ السياسة النقدية مجموعة من الاجراءات والأدوات التي تنفذها السلطة النقدية في ادارة النظام النقدي ، وتتمثل تلك الأدوات في تغير العرض النقدي من خلال التأثير في قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان ، فضلاً عن التحكم في عملية الاصدار النقدي الجديد ، مما يؤثر هذا في اسعار الفائدة ومن ثَّمُ التأثير في حجم الاستثمار الذي يمثل أحد مكونات الطلب الكلي [1]. وكذلك عرفت بأنها عبارة عن هيمنة وتحكم البنك المركزي في كمية النقود ومعدلات اسعار الفائدة ، بهدف تحقيق اهداف السياسة النقدية إذْ تؤدي إلى زيادة كمية النقود وخفض اسعار الفائدة في اوقات التوسع بهدف المحافظة على الاستقرار والتوازن الاقتصادي [2]. وتناول مفهوم السياسة النقدية معنين أحدهما المعنى الضيق المتمثل بالإجراءات التي بواسطتها تنظم كمية النقود المتداول ، بينما المعنى الآخر هو الواسع التي يشمل كافة التنظيمات النقدية والصرفية وتأثيرها على النقد على جميع نواحيها[3]. فضلاً عن هناك نوعين للسياسة النقدية تتجه نحو التوسع والانكماش اعتماداً على نوع الازمة المراد علاجها في بلد ما، التي تتمثل بالسياسة النقدية التوسعية وهي تعبر عن حجم الوسائل الدفع المتاحة وكذلك التغير في قيمة النقود، التي تتجه نحو التوسع في النشاط الاقتصادي، ومن الطبيعي أنّ يرافق هذا المعدل تضخم قليل مقبولاً اقتصادياً؛ لأن يؤدي إلى تحفيز أصحاب الأعمال نتيجة تغير طفيف في الأسعار، وكذلك توسيع القوة الشرائية للمستهلكين، ومن ثّمُ رفع الطلب الفعال، ولن تتحقق هذه الحالة إلا إذا سعى الجهاز المصرفي بتخفيض معدل الفائدة وتحفيز الائتمان، فضلاً عن تقليل من الاحتياطي الاجباري ، وما إلى ذلك من الطرق التي تراها السلطة النقدية مناسبة . بينما السياسة النقدية الانكماشية تؤدي

[1]- فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن احمد دياب ، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية ، جدة ، 1435، ص20.

[2]- محمد القطاربي، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية ، تحليلية ، قياسية) ، ط1 ، الاردن، 2011، ص18.

[3]- اديب قاسم شندي ، النظام النقدي والمصرفي في العراق ، بغداد ،1997، ص129.

التي ارتفاع معدل التضخم الناتج عن الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار الذي يقابله طلب زيادة الاجور دائما ، مما تقوم السلطة النقدية بسياسة انكماشية بتدخل الجهاز المصرفي على عكس الحالة التوسعية [1] .

2- أدوات السياسة النقدية

تستعمل السياسة النقدية أدوات ووسائل متنوعة لغرض التأثير في النشاط الاقتصادي أهمها:

أ- أدوات السياسة النقدية غير المباشرة

- سعر اعادة الخصم : هو الثمن التي يتقاضاه البنك المركزي مقابل اعادة خصم اذونات الخزانة والاوراق المالية والتجارية المملوكة للمصارف وتحويلها إلى نقود قانونية ، وتكون الحرية للبنك المركزي في تحديد هذا السعر بما يتفق مع اهداف السياسة النقدية ، إذْ يستطيع البنك المركزي عن طريق التحولات في سعر اعادة الخصم للتأثير على الاحتياطي النقدي لدى المصارف التجارية ، ومن ثّمُ القدرة على خلق الائتمان ، فضلاً عن التأثير على اسعار الفائدة ، ومن ثّمُ الطلب على الائتمان[2] .

- عمليات السوق المفتوحة : هي احد أدوات السلطة النقدية المستعملة في تحقيق ارتفاع أو انخفاض في كمية العرض النقدي عند المصارف التجارية ، ومن ثّمُ امكانية التأثير في مقدار ما تقدمه تلك المصارف في ائتمان لعملائها؛ إذْ تتدخل السلطات النقدية كبائع أو مشتري لهذه الأدوات المالية ، مستخدما من ورائها التأثير في كمية الاحتياطات النقدية لدى المصارف التجارية ، التي تؤثر في خلق الائتمان حسب الاوضاع الاقتصادية السائد في البلد من كساد وتضخم ، ولذلك تحتفظ البنوك المركزية بقدر ملائم من السندات الحكومية لهذا الهدف ، وكما تُعدّ هذه الاداة اكثر فاعلية في البلدان المتقدمة التي لديها اسواق مالية متطورة [3].

- نسبة الاحتياطي القانوني: تُعدّ هذه الاداة من الأدوات النقدية المهمة والفعالة في التأثير على قدرة المصارف التجارية على الزيادة والانخفاض في حجم الائتمان؛ لأن المصارف ملزمة بإيداع هذا الاحتياطي لدى البنك المركزي ، فهي اكثر اداة فعالة من الاداتين السابقتين (سعر اعادة الخصم ، عمليات السوق المفتوحة) ، فما هي نسبة الاحتياطي القانوني أو ما يسمى بمتطلبات الاحتياطي القانوني هو أجراء نقدي يلزم البنك المركزي بموجبه المصارف التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها لحماية المودعين من مخاطر الافلاس والازمات، مما يؤثر على امكانية المصارف التجارية على خلق الائتمان [4] .

---

[1]- عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي ، والمصرفي اضاءات حول الجهاز المصرفي والسياسات النقدية في تحاليل نظرية ومقاربات كمية ، ديوان المطبوعات ، ج2، 2010، ص 150.

[2]- منال جابر مرسى، تقييم فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف في مصر خلال الفترة (1990-2017) ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، جامعة سوهاج ، بدون عدد ،2017، 296.

[3]- حميد حسن خلف، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2018) ، وقائع المؤتمر العلمي الدولي الثالث (دور العلوم الانسانية والاجتماعية في التنمية وخدمة المجتمع) ، جامعة تكريت ، كلية الادارة والاقتصاد ، مجلة التراث ، العدد17، 2021، ص301.

[4]- علي كنعان ، النقود والصيرفة والسياسة النقدية ، دمشق ، 2011، ص 230.

بـ أدوات السياسة النقدية المباشرة

تتسم هذه الأدوات بخاصية التدخل المباشر من خلال قيام السلطات النقدية بإلزام البنوك التجارية بتطبيق معدلات فائدة محددة على ودائع العملاء والتسهيلات الائتمانية الممنوحة، فضلاً عن فرض حدود ائتمانية تُحدد النسب المئوية من إجمالي الائتمان الموجه لقطاعات اقتصادية مختارة، إذْ تستهدف هذه الأدوات بشكل رئيس التحكم في تكاليف الاقتراض لدى المؤسسات المصرفية التجارية بهدف التأثير في حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة سواء بالتقييد أو التوسيع حسب الظروف الاقتصادية، كما تسعى لإتاحة فرص أفضل للقطاعات الاقتصادية المحورية والاستراتيجية لتحقيق التطوير والنمو من خلال توفير تمويل ميسر أو منح امتيازات تفضيلية لهذه القطاعات مقارنة بالقطاعات الأخرى، بالإضافة إلى ضمان توافر مستوى كافٍ من الأصول القابلة للتسييل عند الحاجة خاصة خلال فترات الأزمات النقدية والمالية [1].

3ـاهداف السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق المزيد من الاهداف للتأثير على الاقتصاد الكلي ، ومن أهم الاهداف التي تسعى السياسة النقدية لتحقيها هي [2]:

أـ تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار

بـ زيادة النمو الاقتصادي

تـ تحقيق الاستعمال الامثل للموارد الاقتصادية ورفع مستوى العمالة

ثـ معالجة الاختلالات التي تحدث في ميزان المدفوعات

المطلب الثاني: السياسة المالية (مفهوم ، أدوات ، اهداف)

1ـ مفهوم السياسة المالية

تحظى السياسة المالية بمكانة رئيسة بين السياسات الاقتصادية الكلية؛ إذْ تمثل أداة رئيسة يمكن للحكومة استعمالها في اتجاه مسار النشاط الاقتصادي ، ومعالجة ما يتعرض له من ازمات وهزات ، وذلك بفعل أدواته ،ومن ثَّمُ تحقيق الاستقرار الاقتصادي [3] . كما تعرف بانها سياسة الحكومة المتعلقة بالإيرادات والنفقات العامة التي تستهدف مواجهة التغييرات الاقتصادية وتحقيق العمالة الكاملة والاستقرار الاقتصادي ،فضلاً عن تعبر عن البرنامج الذي ترسمه الحكومة بهدف خلق

[1]- محمد عبدالله شاهين محمد ، الاقتصاد الاسلامي المنفذ من الضلال ، دار حميثرا للنشر والتوزيع والترجمة ، القاهرة ، 2019، ص218.

[2] - Besnard D.Et Redon M ,Laminnaie : politique .et institutions"economiaie Dunnod2eme edition ,1987,p133.

[3]- وزارة التخطيط ، تقييم السياسة المالية في العراق، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، 2022، ص2.

التوازن بينهما ([1]).كذلك تعد الاسلوب التي تتبناها الحكومة من خلال الموائمة بين الأدوات والاهداف للسياسات (الانفاقية - الايرادية - الموازنة العامة) ، في رسم طريق للنشاط الاقتصادي لغرض تحقيق اهداف (اقتصادية – اجتماعية – سياسية) للدولة والمجتمع ([2]). مما تعمل السياسة المالية وفقاً لاتجاهين احداهما توسعي يظهر هذه الاتجاه عندما يكون الاقتصاد في ركود أو كساد ، إذْ يكون هناك انخفاض في مستوى التوظيف وانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي ، وسبب ذلك قصور في الطلب الكلي ، ولذلك يستلزم اتباع سياسة مالية توسعية تهدف الى زيادة الطلب الكلي، ومن ثَّمُ زيادة مستوى تشغيل الموارد المعطلة وارتفاع مستوى التوظيف ، ومما يترتب عليه زيادة في مستوى الدخل والانتاج ، ومن ثَّمُ ارتفاع معدل النمو في الدخل والقضاء على البطالة ، ويتم ذلك عن طريق زيادة الانفاق الحكومي وتخفيض الرسوم والضرائب الحكومية ، أو الخلط بين الطريقتين معاً ، بينما الاتجاه الاخر الاتجاه الانكماشي يظهر يعاني الاقتصاد من ارتفاع المستوى العام للأسعار ، وما يترتب عليه مزيداً من الاثار السلبية التي تتمثل في اختلال توزيع الدخل والثروة بين طبقات المجتمع ، وضعف توجيه الاستثمارات واختلال في معدل نمو الناتج بين مختلف القطاعات وغيرها من الاثار السلبية الاخرى ، وهذا ناجم عن زيادة الطلب الكلي ، ولذلك يتوجب الامر بالتدخل الحكومي باتباع سياسة مالية انكماشية لإلغاء فائض الطلب الكلي والحد من التضخم في المجتمعَ ، ومن ثَّمُ تحقيق الاستقرار في مستوى العام للأسعار ، ويتم ذلك عن طريق تخفيض الانفاق الحكومي وزيادة الرسوم والضرائب الحكومية أو الخلط بين الطريقتين معاً [(3)] .

2-أدوات السياسة المالية

تتمحور أدوات المالية في كل من الضرائب والانفاق العام والدين العام ، وتتضمن هذه الأدوات الموازنة العامة من خلال بنود النفقات العامة والايرادات العامة ، وبهذه الأدوات الحكومة قادرة على توجيه النشاط الاقتصادي بالطريقة التي تحقق لها الأهداف المرجوة [(4)] .

أ- الضرائب : هي اداة فاعلة في تحقيق المزيد من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل على تكيف العلاقة ما بين النفقات العامة والايرادات العامة ، وتمارس تأثيراً رئيساً ومهماً في عمل المصارف بوصفها جزءاً رئيساً من الوحدات الاقتصادية ، من خلال قيام الدولة بتخفيض نسبة من الضرائب؛ إذْ أنّ زيادة الدخول لدى الافراد ، إذْ تؤدي إلى زيادة رغبتهم في ايداع ارصدتهم النقدية في المصارف ، ومن ثَّمُ يؤدي إلى زيادة احتياطات المصارف لدى البنك المركزي ، مما يؤدي إلى تحفيز امكانية المصارف على منح الائتمان وكذلك يؤدي إلى تحفيز الاقتصاد [(5)] .

---

[1]- حذيفة حسين محي ، دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق النمو الشامل –تجارب دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق ،رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2023،ص26.

[2]- جعفر باقر علوش ، واخرون ، السياسات المالية والنقدية في الاقتصاد العراقي دراسات في الاقتصاد الكلي الحديث ، مكتبي زاهد للطباعة ، بغداد ، ط1، 2019، ص6.

[3]- شكري رجب العشماوي ، السياسة المالية المستدامة ، دائرة المالية ، ج1 ، 2022، ص8 .

[4]- جعفر باقر علوش ، واخرون ، السياسات المالية والنقدية في الاقتصاد العراقي دراسات في الاقتصاد الكلي الحديث ، مصدر سابق ، ص 8.

[5]- حيدر مجيد عبود الفتلاوي ، دور السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر ، ص18، 2020.

بـ الانفاق العام : تُوظف هذه الأداة للتأثير في مستوى الطلب الكلي الفعلي، ومن ثُمّ في معدلات التشغيل والناتج المحلي الإجمالي بما يسهم في إنجاز أهداف التنمية الاقتصادية، حيث يمكن الاستعانة بهذه الآلية لتفعيل الموارد المهدرة عبر الاستثمار في مشاريع البنى الرئيسة، الأمر الذي يحث قطاع الأعمال على تقديم المزيد من المساهمات الاستثمارية للاستفادة من خدمات هذه المشروعات التي تيسر عمليات الإنتاج والنقل والترويج، وبذلك يساعد الإنفاق الحكومي في رفع معدلات نمو الاستثمار من خلال تعويض قصور الاستثمار الأهلي، مما يؤدي إلى إيجاد المزيد من فرص العمل وتكوين مداخيل جديدة تتيح قدرة شرائية أوسع، فيرتفع الطلب الكلي الفعلي، الأمر الذي يحفز قطاع الأعمال ويعزز مسيرة التنمية الاقتصادية الشاملة. [1] .

تـ الدين العام : يُعدّ احد الطرق التمويل الانفاق الحكومي عن طريق التوجه إلى الافراد والمؤسسات المصرفية وغير المصرفية المحلية (الدين الداخلي) ، والمؤسسات الدولية (الدين الخارجي) ، والمسؤول عن ادارة عملية الاقتراض وتنظيمها هي السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي ، وتستلزم هذه الادارة رسم استراتيجية تهدف إلى توفير مصادر التمويل الدين العام والهيمنة على المخاطر والمتجسدة بتكلفة القروض وآجالها الزمنية (المحلية والدولية) [2].

3ـ اهداف السياسة المالية

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق اهداف السياسة من خلال استعمال الايرادات والنفقات العامة من طرف الحكومة [3] .

أـ التخصيص الامثل للموارد في المجتمع.

بـ التوزيع العادل بين الثروات والدخل.

تـ تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلد.

ثـ التوازن المالي أيْ استعمال موارد البلد على اكف صورة ممكنة.

رـ التوازن العام بين مجموعة الانفاق القومي وبين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة.

4ـ التنسيق بين السياسة النقدية والمالية

يعد التنسيق بين السياستين عاملاً جوهرياً في تحقيق الاهداف الاقتصادية العامة؛ لاسيما هدف الاستقرار الاقتصادي ، وينبع هذا التنسيق من التأثير المشترك لكلا السياستين على مكونات الطلب الكلي ، إذْ تتأثر هذه المكونات بمستوى سعر الفائدة من جهة ومستوى الانفاق العام والضرائب وتغيراتهما من جهة اخرى ، كما أنّ طريقة تمويل العجز أو الفائض في الموازنة

---

[1]- شكري رجب العشماوي ، السياسة المالية المستدامة ، مصدر سابق ، ص 5.

[2]- جعفر باقر علوش ، السياسات المالية والنقدية في الاقتصاد العراقي دراسات في الاقتصاد الكلي الحديث ، مصدر سابق ، ص 11.

[3]- ستار جبار خليل ، ديانا هاشم جاسم ، القطاع المصرفي العراقي : لأهمية الاقتصادية وعلاقة بتمويل عجز الموازنة ، مجلة الريادة للمال والاعمال ، المجلد 3، العدد2، 2022، ص207.

العامة تلعب دوراً محورياً في هذا السياق ، مما يجعل من الضروري تنسيق السياسات النقدية والمالية لضمان تحقيق الاهداف الاقتصادية بكفاءة عالية من خلال استعمال مزيج متوازن منهما ([1])، فالسياسة النقدية من خلال أدواتها المختلفة تؤثر بصورة غير مباشرة على حجم الكتلة النقدية المتاحة لدى المصارف التجارية؛ إذْ تؤدي التغييرات في أسعار الفائدة إلى تعديل حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة للأفراد والمشروعات مما ينعكس على إجمالي الإنفاق على السلع والخدمات ، ومن ثُمّ يؤثر في حجم الاستثمار والطلب الكلي ، ويُعدّ هذا التأثير غير مباشر لأنه ينتقل عبر قناة سعر الفائدة . بينما السياسة المالية فهي تؤثر بصورة مباشرة في معدلات التشغيل، ومستويات الإنتاج والدخل ، وذلك من خلال أدواتها الرئيسة المتمثلة في الانفاق العام والسياسة الضريبية ، فزيادة الانفاق العام سواء التشغيلي أو الاستثماري تؤدي إلى ارتفاع مستويات الدخل ، مما يسهم في زيادة الطلب الكلي، ومن ثُمّ تعزيز الإنتاج ،كما تساهم السياسة الضريبية في اعادة توزيع الدخل ، إذْ تسعى اغلب الانظمة الضريبية إلى فرض ضرائب أعلى على اصحاب الدخول المرتفعة وتحويل جزء منها إلى الطبقات ذات الدخول المنخفضة على شكل اعانات ، الامر الذي يؤدي إلى رفع مستوى الاستهلاك نتيجة لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لدى هذه الطبقات ، مما يسهم بدوره في تعزيز الطلب الكلي وتحفيز النمو الاقتصادي ([2]) .

5- اوجه الاختلاف بين السياستين النقدية والمالية

تختلف السياسة النقدية عن السياسة المالية من حيث طبيعة تأثير كل منهما على الطلب الكلي، فالسياسة المالية تحدث تأثيراً مباشراً على الدخول والانفاق، إذْ يعتمد ذلك على التغييرات في الانفاق العام بشقيه التشغيلي والاستثماري ، فضلاً عن الضرائب والاعانات الحكومية ، مما ينعكس مباشرتاً على مستوى الطلب الكلي ، بينما السياسة النقدية يكون تأثيرها غير مباشر، إذْ تتجلى اجراءاتها من خلال تغير حجم الائتمان المتاح ، وهو ما يؤثر على النشاط الاقتصادي ، ومن ثُمّ على الانفاق والطلب الكلي بشكل تدريجي ، وعلى الرغم من أنّ السياسة المالية تتسم بما يعرف (الفارق الزمني أو الفجوة الزمنية) لتحقيق فعاليتها ، نظراً لما تتطلب من مدة طويلة نسبياً لاتخاذ القرارات؛ ولاسيما تلك المتعلقة بتعديل التشريعات الضريبية ، فإن تأثيرها يظهر عادتاً على الواقع الاقتصادي في مدة زمنية قصيرة نسبياً من تأثير السياسة النقدية ، في المقابل قد تكون استجابة السياسة النقدية اسرع في التطبيق ، لكنها تستلزم مدة اطول حتى تنعكس اثارها بالكامل على الاقتصاد . فإن الفجوة الزمنية التي تهم في هذا السياق هي المسافة بين ما يحدث فعلاً وما ينبغي أنّ يحدث كنتيجة للسياسات الاقتصادية، وتنقسم هذه الفجوة إلى ثلاث مراحل رئيسة تُعدّ من الركائز المهمة في صياغة وتحليل السياسات النقدية والمالية المتمثلة في فترة الادراك هي الفترة اللازمة لتحديد المشكلة الاقتصادية بدقة والتأكد من طبيعتها فمثلاً عند حصول تراجع في النشاط الانتاجي، لابد أولاً من التحقق مما إذْ كان هذه الانخفاض يمثل ركود فعلياً أو مجرد تراجع مؤقت ناجم عن عوامل ظرفية، وذلك قبل اتخاذ أيْ قرار تدخل. كذلك فترة اتخاذ القرار تمثل الزمن المطلوب لعرض وتحليل المشكلة واتخاذ القرار الملائم من قبل الجهات المختصة، سواء كانت تشريعية أو تنفيذية، وتشمل ايضاً المدة اللازمة لتفعيل القرار وتنفيذه فعلياً. فضلاً عن فترة التأثير هي

[1]- احمد منير نجار ، دور الانفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي –حالة دولة الكويت ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد92، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت ، 1999، ص23.

[2]-عادل فليح العلي ، المالية العامة والتشريع المالي ، الدار الجامعية للنشر ، الموصل ، 2002،ص144.

التي تعقب تنفيذ القرار ، أذْ تبدأ أدوات السياستين بإظهار اثارها في الاقتصاد ، ويختلف طول هذه المدة حسب نوع الاداة المستعملة ، وطبيعة السوق ، ومدى استجابة المتغيرات الاقتصادية ([1]) .

المطلب الثالث: التنويع الاقتصادي (مفهوم ، اهداف ، انواع ، مؤشرات)

1- مفهوم التنويع الاقتصادي

يُعدّ التنويع الاقتصادي واحداً من المدخل المهم لمعالجة الاختلالات التي تشهدها البنى الهيكلية للاقتصادات الريعية ، وذلك من خلال ضمان الاستغلال الكفؤة لجميع موارد المجتمع المادية والمالية والبشرية من ناحية ، وتفادي هذه الاقتصادات مختلف الازمات المفاجئة التي تكون عادتاً ناجمة عن التغييرات الفجائية في أسعار المواد الاولية من ناحية اخرى ، ومن أجل تحديد مفهوم التنويع الاقتصادي يتم التطرق لعدد من المفاهيم ، فيعرف التنويع الاقتصادي على أنه مجموعة من السياسات الهادفة لتقليل الاعتماد على عدد محدود من السلع التصديرية ، لاسيما تلك السلع التي تتعرض إلى المزيد من التغييرات في مستوى الاسعار ، وتشكل صدمات حقيقية للاقتصاد ، لاسيما في البلدان الريعية مما يجعل منٌ المحتم على هذه البلدان اعتماد استراتيجيات التنويع ، وكما ينظر ايضاً على أنه الانخفاض التدريجي لمساهمة القطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي ، مقابل الزيادة التدريجية في مساهمة النشاطات غير النفطية فيه ، شرط أنّ يكون هذا الانخفاض غير ناجم من تخفيض الكميات المستخرجة من النفط أو المصدر منه ، وانما عن طريق الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي في النشاطات الإنتاجية غير نفطية ([2]). وكذلك يعرف هو تقليل على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تثمين القاعدة الزراعية والصناعية وتكوين قاعدة انتاجية ([3]) .

2- اهداف التنويع الاقتصادي

يهدف التنويع الاقتصادي إلى المزيد من الأهداف المتمثلة في:

- توسيع فرص وافاق الاستثمار المحلي والاجنبي المباشر وزيادة الشركاء التجاريين والاسواق الدولية.

- تقوية الروابط بين النشاطات الاقتصادية من خلال توسيع وتنويع العوائد وزيادة القيمة المضافة للنشاطات الاقتصادية ومن ثّمُ تسريع في عملية النمو الاقتصادي.

- توفير فرص للعمالة المحلية.

---

[1]- علي فاهم جعفر سلمان، اشكالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية واثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة القادسية – كلية الادارة والاقتصاد، 2021، ص61-62.

[2]- نزار كاظم الخيكاني ، كريم سالم حسين ، التنويع الاقتصادي :المسار نحو اقتصاد مستدام في العراق ،مجلة العلوم الانسانية والدراسات الاستراتيجية الاسلامية ، المجلد 4، العدد 46، 2022، ص635

[3]- بشير هادي عودة الطائي، دور واهمية التنويع الاقتصادي في العراق (الشروط واليات القياس) دراسة كمية للسنوات 2003-2019، مركز الدراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 17، العدد 26، 2021، 50.

ـ ايجاد صناعة تصديرية أو احلاليه تساهم في تقوية الروابط الامامية والخلفية للصناعات القائمة [1] .

ـتحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية عن طريق تطوير قطاعات متنوعة ومتعددة كمصدر للدخل وللنقد الاجنبي ، وكذلك لإيرادات الموازنة العامة ، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي ، وتحفيز الاستثمار فيها [2] .

3ـانواع التنويع الاقتصادي [3]

ـ التنويع الافقي: هو انتاج وتصنيع المنتجات الحديثة التي تتناسب مع الامكانيات والاساليب الانتاجية المكتسبة وتكملها في الوقت نفسه.

ـ التنويع العمودي: يقصد بها تصنيع المنتجات التي تكون مواد أولية أو نصف مصنعه لصناعة السلع الحالية، أو التوجه إلى صناعات منتجات حديثة تكون المنتجات التي يتم تصنيعها حاليا مواد أولية لها.

ـ التنويع الجانبي: هو الدخول إلى ميدان نشاط حديث عن طريق أنتاج منتجات حديثة لا علاقة لها بالمنتجات الحالية وتستهدف اسواقاً حديثة.

ـ التنويع الشامل: تسعى عن طريق المؤسسات الإنتاجية إلى توسيع تشكيله منتجاتها الحالية وفي نفس الوقت اكتساب واختراق اسواق حديثة.

ـ التنويع الجغرافي: يقصد به الدخول إلى مناطق جغرافية حديثة مع تغييرات بيئة الانتاج الحديثة.

ـالتنويع المالي: هو ذلك النوع من التنويع الذي يهدف إلى الحد من المخاطر الاستثمارية عن طريق اعطاء رؤوس الاموال على مجموعة من الانشطة الاستثمارية، التي لا يمكن أنَّ تفقد في آن واحد، كذلك قد يمتد هذا التنويع إلى الاستثمار في مناطق مختلفة، لتفادي آثار الانكماش الاقتصادي الذي قد يصيب مناطق معينة .

4ـ مؤشرات التنويع الاقتصادي [4]

هناك مزيداً من المؤشرات التي تقوم في قياس درجة التنوع الاقتصادي، ومن أهمها.

---

[1]- عادل محمد خليفة غانم ، مهدي بن معيض، دراسة التكامل المشترك بين التنويع والمتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية، وحدة الامن الغذائي ، كلية علوم الاغذية والزراعة ، جامعة الملك سعود ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد 31، العدد30، 2021، ص880.

[2]- احمد يونس جبار الخزرجي، اثر تنويع مصادر الدخل في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2022) ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 20، العدد 66، ج2 ، 2024، ص 64 .

[3]- فتيحة بومليط ، واقع وآفاق التنويع الاقتصادي في بعض الدول العربية ، رسالة ماجستير مقدمة إلى معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ، الجزائر ، 2022، ص87.

[4]- ناجي ساري فارس ، سياسات التنويع الاقتصادي في دول الخليج العربي ، جامعة البصرة ، مركز البصرة والخليج العربي ، مجلة الادارة والاقتصاد ، المجلد 49، العدد142، 2024، ص108.

ـ نسبة اسهام القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي من خلال ارتفاع الاهمية النسبية، والذي يكون مؤشراً رئيساً لقياس التنويع الاقتصادي ويستند هذا المؤشر على نسبة اسهام قطاعي الخاص والعام في التراكم رأسمال الثابت، وكذلك على توزيع ملكية الاصول بين قطاع الخاص والعام.

ـمؤشر التنظيم الصناعي وبحسب هذا المؤشر يستلزم أنّ يكون القطاع الاكثر تنوعاً هو الاكثر تنافسية، والبلد الذي يسعى لجعل اقتصاده متنوع يستلزم أنّ يمتلك أكبر عدد من القطاعات، وأنّ توزيع النشاط الاقتصادي بين القطاعات يرتبط بارتفاع درجة التنويع الاقتصادي.

ـالتوزيع القطاعي للقوى العاملة.

ـعدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقته بعدم استقرار أسعار النفط.

ـ تطور نسبة الايرادات غير النفطية إلى مجموع الايرادات العامة.

ـ معدل ودرجة التغير الهيكلي.

المطلب الرابع: العقبات التي تواجه فعالية السياستين وتحقيق الدعم التنويع الاقتصادي

تواجه العلاقة بين فعالية السياستين النقدية والمالية وتحقيق دعم التنويع الاقتصادي مزيداً من العقبات التي تحد من امكانية هذه السياسات على احداث التغير المطلوب في بيئة الاقتصاد؛ لاسيما في البلدان التي تعتمد بصورة كبيرة على المورد النفطي ، ومن ابرز هذه العقبات ضعف التنسيق بين السياستين دون اليات رسمية مثل لجان مشتركة أو تبادل منتظم للمعلومات بين البنك المركزي ووزارة المالية ، قد تتبنى كل جهة سياسة مستقلة تؤدي إلى تضارب مثل توسع مالي يقابله تشديد نقدي ، مما يضعف فعالية التنوع الاقتصادي ([1]) . أو عندما يرتفع مستوى الدين العام تضطر السلطات النقدية في كثير من الاحيان إلى تمويل الحكومة عن طريق شراء السندات السيادية أو الحفاظ على اسعار الفائدة المنخفضة ، مما يؤدي إلى تقليص استقلالية البنك المركزي ويزيد من الضغوط التضخمية ، هذه الاوضاع تخلق بيئة غير محفزه للقطاعات غير النفطية ، إذْ ترتفع تكلفة الإنتاج ويضعف استقرار المناخ الاستثماري ، فضلاً عن الاقتصادات التي تعتمد بشكل كبير على الموارد الطبيعية مثل النفط ، فإن الانفاق المالي مرهون بالعائدات الريعية عند حدوث تقلبات في أسعار النفط ، تتعرض المالية العامة لضغوط تؤثر سلباً على القدرة الحكومية على تمويل مشاريع البنى التحتية أو تقديم الدعم المستهدف للقطاعات الإنتاجية ، ما يعيق الجهود الرامية إلى تنويع القاعدة الاقتصادية ، كذلك أنّ ربط العملة المحلية بعملات قوية يحد من حرية تحديد سعر الفائدة أو أدارة سعر الصرف ، وفي السياق ذاته ضعف البنى التحتية المصرفية يؤدي إلى قصور في الشمول المالي ، مما يقلل من امكانية المصارف على دعم المشاريع الإنتاجية الحديثة . فضلاً عن الحوافز القانونية والتطبيقية للمستثمرين في القطاعات الناشئة يفضي إلى ضعف الجاذبية الاستثمارية في هذه المجالات ، مما يفقد السياسات النقدية والمالية فعاليتها في توجيه الموارد نحو

[1] - Essa Saleh , and others , Sust ainability of Fiscal and Monetary Policies under Fixed Exchange Rate Regime in Jirdan AL-Hourani Center for Applied Scientific Research University of Ammam , , Val15,No19, 2023, https://www.mdpi.com .

القطاعات الإنتاجية المستهدفة ، فحتى عند توفر التمويل والدعم النقدي ، فإن غياب بيئة قانونية محفزة قد يحول دون تحول هذا الدعم إلى استثمارات حقيقية التي تؤدي دوراً مهما في تحقيق اهداف التويع الاقتصادي ([1]) .

المبحث الثاني: تحليل متغيرات السياسة النقدية والمالية والتنويع الاقتصادي في العراق

المطلب الاول: تحليل واقع السياسة النقدية في العراق للمدة (2004-2022)

1- عرض النقد

يُعدّ عرض النقد الاداة الرئيسة التي تستعملها السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي لتأثر على مختلف المتغيرات الاقتصادية ، وتُعدّ كمية وسائل الدفع المتاحة للمجتمع خلال مدة زمنية معينة ، والذي تكون بحوزة الافراد والمشروعات والمؤسسات المختلفة ، وينقسم عرض النقد إلى عرض نقدي ضيق (M1) الذي يشمل كافة المعاملات الورقية والمعدنية المتداولة داخل البلد ، فضلاً عن النقد الموجود لدى المصارف التجارية على صورة حسابات جارية أو ودائع تحت الطلب ، بينما عرض النقد الواسع (M2) يطلق عليه السيولة المحلية الذي يتضمن هذا العرض مكونات عرض النقد الضيق مضافاً اليه أشباه النقود ([2]) . إذْ شهدت هذه المدة تغييرات مهمة في الاتجاه النقدي ، ومن ها استقلالية البنك المركزي العراقي على وفق قانون رقم (56) لعام 2004 قانون البنك المركزي ، وانتقاله إلى اقتصاد اقل تدخل واكثر حرية ، فضلاً عن تبادل العملات القديمة بعملات جديدة وتتمحور استقلالية البنك المركزي عدم اقراض الحكومة بشكل مباشر وغير مباشر باستثناء شراء الاوراق المالية في اطار السوق المفتوحة ([3]). إذْ يلاحظ من بيانات الجدول(1) أنّ عرض النقد M1 اخذ بالارتفاع المستمر من عام 2004 بقيمة (10149) مليار دينار وليصل إلى (73831) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (15.54%) عام 2014، محقق اعلى معدل نمو سنوي خلال مدة البحث (40.50%) وبقيمة (21721) مليار دينار عام 2007، ويعزى هذا الارتفاع إلى رفع العقوبات الاقتصادية مع ارتفاع الايرادات النفطية الذي بلغت بنحو (53162.59) مليار دينار ، إذْ أنّ سجل ادنى معدل نمو سنوي في عام 2012 (2.02%) وبقيمة (63735.9) مليار دينار ، ومن ثُمّ انخفض عرض النقد M1 خلال عامي (2014-2015) بقيم مطلقة تسجل(72692.4 ، 65435.3) مليار دينار وبمعدل نمو سالب بنحو (1.54 % ، 9.19 %) على التوالي ، ويعزى هذا الانخفاض إلى حدوث الازمة المزدوجة المتمثلة بانخفاض اسعار النفط العالمي وسيطرة التنظيم الارهابي (داعش) على بعض محافظات العراق ، ومن ثُمّ عاود الارتفاع عام 2016 بقيمة (70733.23) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بنحو (8.1%) وليصل الارتفاع إلى (146481.2) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي (22.13 %) عام 2022 ، مما يعزى الارتفاع الى ارتفاع الايرادات النفطية وارتفاع اسعار النفط وتحسن الاوضاع الامنية والسياسية في البلاد . فضلاً عن عرض النقد الواسع M2 فقد اخذ ايضاً بالارتفاع التدريجي من عام 2004 وبقيمة (12254) مليار دينار

---

[1] ¯CORPON SCOTT and Ellen Lindner, Economic Integration Definition and Real World Example April 18 -2024 , https://www.investopedia.com .

[2]- احمد محيي الدين محمد ، قياس اثر تغير العرض النقدي على نمو الاقتصاد المصري باستخدام نموذج VECM ، جامعة الاسكندرية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، بدون عدد ، 2022، ص471-472.

[3]-سنان الشبيبي ، ملامح السياسة النقدية في العراق ، ورقة قدمت إلى اجتماع السنوي الحادي والثلاثون لمجلس محافظي المصارف التجارية ومؤسسات النقد العربي ، ابو ظبي ، 2007، ص17.

وليصل إلى (90728) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (3.48 %) عام 2014 ، ولكن بعد ذلك انخفض M2 عام 2015 بقيمة (84527) مليار دينار ، وبمعدل نمو سنوي سالب بنحو (6.83 %) متأثرُ بتداعيات الازمة المزدوجة التي حصلت ، ومن ثُمّ عاود الارتفاع M2 مجدداً وليصل إلى (168202) مليار دينار وبقيمة (20.2%) عام 2022 وجاءت الزيادة كمحصلة نمو عرض النقد M1 ، وكذلك يعزى إلى زيادة الايرادات النفطية وارتفاع اسعار النفط فضلاً عن تحسن الاوضاع الامنية والسياسة في البلاد .

جدول(1) تطور عرض النقد الضيق M1 والواسع M2 في العراق للمدة (2004-2022) مليار دينار

السنة	عرض النقد M1 (1)	معدل النمو السنوي (2)%	عرض النقد M2 (3)	معدل النمو السنوي (4)%
2004	10149	—	12254	–
2005	11399	12.32	14684	19.83
2006	15460	35.63	21080	43.56
2007	21721	40.50	26956	27.87
2008	28190	29.78	34920	29.54
2009	37300	32.32	45438	30.12
2010	51743	38.72	60386	32.90
2011	62474	20.74	72178	19.53
2012	63736	2.02	75466	4.56
2013	73831	15.54	87679	16.18
2014	72692	-1.54	90728	3.48
2015	65435	-9.98	84527	-6.83
2016	70733	8.1	90466	7.03

2.64	92857	8.84	76986	**2017**
2.73	95391	1.09	77828	**2018**
8.44	103441	11.41	86711	**2019**
15.92	119906	19.19	103353	**2020**
10.72	132760	16.05	119944	**2021**
20.2	168202	22.1	146481	**2022**

المصدر :من اعداد الباحثة بالاعتماد على : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للأبحاث والنشرات الاحصائية السنوية ، 2004-2022 ، اعداد متفرقة .

ـتم احتساب نعدل النمو السنوي على وفق الصيغة الاتية :R=(PN/PO)-1)*100

R =معدل النمو ، PN : سنة المقارنة ، PO : سنة الاساس

ـتم احتساب العمود(2،4) من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات العمود (1،3) .

2- سعر الصرف

يعد سعر الصرف اداة مهمة في ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي ، ويتم تحديده بين البلدان من خلال تقييم اسواق المنتجات والخدمات الخاصة بها ، كذلك يعد أمر بالغ الاهمية في المزيد من العلاقات الاقتصادية بين البلدان ، فضلاً عن هو احد العوامل التي تؤثر على الصادرات والاستيرادات [1]. إذْ يُلاحظ من خلال معطيات الجدول (2) التطورات التي شهدها سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي خلال المدة (2004-2022)، حيث يتضح أن السعر الرسمي للصرف شهد ارتفاعاً ملموساً في عام 2004 إذْ وصل إلى (1453) دينار/دولار في السوق الرسمي مقابل (1454) في السوق الموازي، وذلك نتيجة عملية استبدال العملة السابقة بأخرى حديثة ودخولها حيز التداول مع ما تحمله من مقبولية واسعة وضمانات أمنية تجعل من الصعب تقليدها، مما عزز الإقبال على العملة الوطنية الجديدة كأداة لحفظ القيمة إلى جانب تطبيق آلية مزاد العملة، غير أن سعر صرف الدينار تراجع في عام 2005 ليصل في السوق الموازي إلى (1473) وبمعدل نمو (1.31%) وفقاً للسعر الرسمي، ويُعزى هذا التراجع إلى تدهور الأوضاع الأمنية في البلاد، ثم عاود التحسن والارتفاع بشكل واضح خلال المدة (2006-2007) في كلا السوقين الموازي والرسمي، إذ أدّت سياسة مزاد العملة دوراً محورياً في تحقيق الاستقرار لأسعار الصرف خلال المدة (2009-2011) والتي تُعتبر الحقبة الذهبية للبنك المركزي لما حققه من استقرار في

[1] - Samir Siham Dawood ,Wijjdan Ogge Mohi , The Impact of Exchange Rate on the Gross Domestic Product (GDP) in Iraq for the period (2004-2022) , Journal of Economics and Administrative Sciences , vol30 .no144,2024.p 334.

أسعار الصرف والاقتصاد عموماً، بينما ارتفع سعر الصرف مجدداً في عام 2012 ؛ بسبب تزايد الطلب على الدولار في السوق العراقي نتيجة العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران مما أدى إلى تهريب العملة إليها عن طريق السوق العراقي فضلاً عن توسع عمليات غسيل الأموال في العراق من خلال مزاد العملة، في حين شهدت الفترة (2012-2016) استقراراً لافتاً في سعر صرف الدينار العراقي في كلا السوقين، ويُرجع هذا التحسن والثبات في سعر الصرف إلى تعزيز ثقة الأفراد بالعملة الوطنية والحد من ظاهرة (الدولرة) التي يواجهها الاقتصاد العراقي [1]، ثمُ عاود الانخفاض ليصل إلى (1274) دينار، أمّا عامي (2018-2019) انخفض سعر الصرف الرسمي إلى (1208 %، 1196%) د/$على التوالي ، وهو ما يعكس انفراج الاوضاع الاقتصادية ومحافظة البنك المركزي على المعروض من العملة الاجنبية ($) عن طريق نافذة بيع العملة ، وعاود الارتفاع عام 2020 ليصل إلى (1234) د/$ بسبب تفشي كوفيدوا -19 والازمة الاقتصادية المرافقة لها [2]. بينما في المدة(2021-2022)ارتفع ارتفاعاً كبير بلغ (1476،1474) د/$ ، وهذه التغييرات سترك اثراً سلبي على الاستقرار المالي ، ومن أجل التعرف على مدى استقرار الطلب على العملة المحلية بوصفها كمخزن للقيمة ، يبين ذلك من خلال الفرق بين السعرين فكلما انخفض السعرين ، يشير ذلك إلى استقرار قيمة العملة المحلية واستقرار الطلب عليه [3] .

جدول(2) تطور اسعار الصرف في العراق للمدة(2004-2022)

السنة	سعر الصرف الرسمي (1)	معدل النمو(2)	سعر الصرف الموازي (3)	معدل النمو(4)
2004	1453	—	1454	—
2005	1469	1.10	1473	1.31
2006	1467	-0.14	1475	0.14
2007	1255	-14.45	1266	-14.17
2008	1193	-4.9	1203	-5
2009	1173	-1.68	1182	-1.75
2010	1170	-0.26	1185	0.25

[1]- اديب قاسم شندي ، دعاء حسن سيلان ، تطور عرض النقد وسعر الصرف ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2017) ، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الادارية ، المجلد 13، العدد39،2021، ص364-365.

[2]-وزارة التخطيط ، قياس فاعلية الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق ،دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، قسم السياسات الاقتصادية والمالية ،2022،ص19-20.

[3]- وزارة التخطيط ، تقييم السياسة النقدية والمصرفية في العراق ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، قسم السياسات الكلية وبناء النماذج الاقتصادية ،2022، ص19.

0.93	1196	-0.26	1170	**2011**
3.1	1233	-0.34	1166	**2012**
-0.1	1232	0	1166	**2013**
-1.46	1214	0	1166	**2014**
4.94	1274	2.06	1190	**2015**
-1.65	1253	0	1190	**2016**
1.68	1274	0	1190	**2017**
-5.02	1208	0	1190	**2018**
1.24	1196	0	1190	**2019**
2.04	1234	0	1190	**2020**
17.9	1474	23.5	1470	**2021**
0.14	1476	0	1470	**2022**

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على : البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية ،اعداد متفرقة.

3ـسعر الفائدة

يعرف سعر الفائدة على أنه السعر الذي تتعامل به المصارف التجارية مع الافراد ، فهو مقدار العائد الذي يحصل عليه الافراد لقاء مدخراتهم لدى المصارف من جهة ، ومن جهة اخرى هو مقدار العائد الذي تحصل عليه المصارف التجارية عند تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية للأفراد والمؤسسات الحكومية [1] . فضلاً عن أنّ سعر الفائدة يتم تحديده من قبل البنك المركزي ، تبعاً لوضع البلد الاقتصادي ، ففي حالة التضخم يتم رفع سعر الفائدة من البنك المركزي، وذلك لأغراء الافراد لإيداع اموالهم ، مما يؤدي إلى امتصاص نسبة من العرض النقدي ، بينما في حالة الكساد يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة

[1]-اديب قاسم شندي ، سعر صرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد2006،11، ص 15-16.

الفائدة على القروض لتحفيز المستثمرين على الاقتراض ، ومن ثُمّ زيادة الانتاج والقضاء على الكساد [1]. ويمكن من خلال جدول البيانات (3) تتبع مسار تطور سعر الفائدة ، إذْ يلاحظ أنّ سعر الفائدة بدأ في الارتفاع من (6%) عام 2004 وليصل إلى (20%) عام 2007 ، في حين أنّ الهدف من اسعار الفائدة المرتفعة مقارنة مع الاعوام الاخرى ، هو سحب السيولة لتقليل العرض النقدي من أجل الاستقرار النقدي ،ومن ثُمّ الحد من التضخم ،إذْ نجح البنك المركزي من خلال هذه السياسة النقدية المتبعة حتى عام 2008 ، إلا أنّ خفض البنك المركزي سعر الفائدة على القروض والودائع نهاية عام 2009 ، لتنشيط الاقتصاد وتحفيز الاستثمار في البلد، ومن ثُمّ استقر سعر الفائدة في المدة (2010-2015) بمعدل (6%) ، بينما في المدة (2016-2022) يرى البنك المركزي أنّ سعر الفائدة (4%) هو ملائم للاقتصاد العراقي ، وذلك باتباع السياسة النقدية اكثر توسعية لتحفيز النشاط الاقتصادي عن طريق المشروعات المختلفة والتحفيز للاستثمار عن طريق المحافظة على الاستثمار الحالي واستقطاب المزيد من المستثمرين الجدد ، ومنذ استقلالية البنك المركزي عام 2004 حاولت السلطة النقدية استعمال سعر الفائدة كعامل استقرار اسمي للاحتمالات التضخمية ، لكن تدني النظام المصرفي وضعف الوساطة المالية ، وسيطرة القطاع العام على الناتج المحلي الاجمالي حد من اداء دور الفائدة كعامل استقرار اسمي ، لذلك اعتمدت السلطة النقدية سعر الصرف كعامل استقرار اسمي ، نظرا لفعاليته في تعقيم القاعدة النقدية [2].

جدول (3) تطور اسعار الفائدة للمدة (2004-2022)

السنة	سعر الفائدة	السنة	سعر الفائدة
2004	6	2014	6
2005	7	2015	4
2006	16	2016	4
2007	20	2017	4
2008	16.8	2018	4
2009	8.8	2019	4

[1]- بشار سعدي عبد ، اثر سعر الفائدة في الموازنة العامة العراقية للمدة 1990-2015، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية ، مجلد 10،العدد4،2018، ص290.

[2]- جكر محمد ابراهيم ، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي دراسة حالة البنك المركزي العراقي 2004-2019، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة الشرق الادنى ، كلية العلوم الاقتصادية والادارية /قسم العلوم المالية والمصرفية ، 2021،ص 85.

2010	6.3	2020	4
2011	6	2021	4
2012	6	2022	4
2013	6		

المصدر البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، والمعلومات ،نشرات احصائية سنوية متفرقة .

المطلب الثاني : تحليل واقع السياسة المالية في العراق للمدة(2004-2022)

1ـتطور هيكل الايرادات

تُعدّ الايرادات العامة المصدر التي تستمد الدولة منه المبالغ بغرض تلبية متطلباتها المتعددة واشباع الاحتياجات العامة الضرورية للمجتمع [1]، إذْ يلاحظ من خلال بيانات الجدول (4) أنّ الايرادات العامة لعام 2004 سجلت بقيمة بلغت (32948.55) مليار دينار التي تعد اقل قيمة خلال مدة الدراسة ، ومن ثم تحسنت الايرادات العامة بشكل ملحوظ ولتصل إلى (80252.18) مليار دينار في عام 2008 ، ويعزى ذلك إلى ارتفاع الايرادات النفطية ، وفي عام 2009 تراجعت الايرادات العامة إلى (55209.35) مليار دينار ، ويعزى ذلك الانخفاض إلى وقوع الازمة المالية الذي حصلت وما ترتب عليها من انخفاض في اسعار النفط ، أمّا في الاعوام من (2010 إلى 2012) فعاود الارتفاع في الايرادات العامة ، ويعزى السبب إلى ارتفاع اسعار النفط خلال تلك الاعوام (76، 107،103) دولار للبرميل على التوالي ، وكما استمر الانخفاض في الايرادات العامة في الاعوام من (2013-2016؛ بسبب انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية ، لأن العراق يعتمد بشكل رئيس على الايرادات النفطية التي تأثر وبشكل كبير على الايرادات العامة ، ومع تزامن حدوث الحرب مع داعش وما تطلبت من زيادة الانفاق ومع قصور الايرادات العامة حصل عجز في الموازنة العامة خلال عامي 2015-2016 [2] . ومن ثُمّ عاود الارتفاع ليصل إلى (161697.44) مليار دينار في عام 2022 والتي تعد اعلى قيمة خلال مدة الدراسة ، بينما تمثل الايرادات النفطية " الممول الرئيس للموازنة العامة في العراق والمحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي المحلي داخل البلاد " [3]. وكذلك تمثل النسبة الاكبر من الايرادات العامة للدولة، مما يواجه اقتصاد العراق مخاطر كبيرة عند انخفاض أسعار النفط ، أيْ أنّ الايرادات النفطية ترتبط بعلاقة طردية مع أسعار النفط، مما يستلزم تبني استراتيجية تحقق التنوع الاقتصادي

[1]-هاني مالك العسكري ، دور الايرادات الضريبية في استدامة النمو الاقتصادي العراق حالة دراسية للمدة (2000-2020) ، مركز تبين للتخطيط والدراسات الاستراتيجية ، 2023.

[2]- زينب جبار عبد الحسين ، انتاجية .الانفاق العام في العراق واشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية ، رسالة مقدمة الى جامعة كربلاء –كلية الادارة والاقتصاد ، 2018، ص48.

[3] - علي عبدالرحيم العبودي ، قطاع النفط والغاز داخل العراق الواقع والحلول ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، 2023، ص13.

وتحد من الاعتماد على المورد النفطي [1] . ويلاحظ من خلال بيانات الجدول سجلت الايرادات النفطية بنحو (32593.01) مليار دينار وبنسبة اسهام إلى الايرادات العامة بلغت بنحو (98.9%) في عام 2004 ، ويعزى ارتفاع هذه النسبة بسبب ارتفاع سعر النفط في هذا العام الذي بلغ (36) دولار للبرميل ، لذلك فإن الايرادات النفطية تسجل اقل قيمة (44267.06) مليار دينار وبنسبة اسهام بنجو (81.4%) في عام 2016 ، بسبب الانخفاض الكبير والمفاجئ في سعر النفط ، مما انعكس ذلك على انخفاض الايرادات النفطية ، وذلك لهيمنة التنظيم الارهابي على بعض محافظات العراق . ومن ثُمّ عاود الارتفاع في الايرادات النفطية في الاعوام (2017، 2018، 2019) وبنسبة اسهام إلى الايرادات العامة بنحو(84.14 % ، 89.73 % ، 92.24 %) على التوالي ، بينما في عام 2020 وبسبب عدم اقرار الموازنة العامة ، فقد تم اعتماد البيانات المالية للسنة المنتهية اساس للسنة الخالية وبحسب ما ورد في نصوص قانون الادارة المالية رقم (6) لعام 2019 ، إذْ شهدت الايرادات النفطية انخفاضاً ليسجل ما قيمته بنحو (54448.51) مليار دينار وبنسبة اسهام تبلغ (86.15 %) ، ويعزى ذلك إلى انخفاض الطلب على النفط وانخفاض الاسعار والناجمة عن زيادة المعروض منه بسبب تفشي جائحة كوفيدوا -19 ، وتزايد حالات الاصابات الجديدة ، مما اضطرت دول العالم غلق الحدود ، مع توقعات انخفاض حاد في نمو الطلب العالمي ، ومن ثُمّ سجلت الايرادات النفطية بنحو (95270.30) مليار دينار وبنسبة اسهام من إجمالي الايرادات العامة بنحو (87.34 %) عن العام السابق ، بينما في عام 2022سجلت الايرادات النفطية بمقدار (154038.65) مليار دينار وبنسبة اسهام تصل إلى (95.3 %) [2] ، ويعزى ذلك الارتفاع إلى كمية الانتاج النفطي لتعويض انخفاض اسعار النفط ، ومن ثُمّ اخذت تتعافى اسعار النفط نتيجة السياسات التي اتخذتها منظمة الاوبك ، وبعد ذلك تعافى الطلب العالمي ، إذْ بلغ سعر النفط (65.6) دولار للبرميل [3] .فضلاً عن الايرادات الضريبية تُعدّ من المصادر الرئيسة في تمويل الموازنة العامة ، باعتبار الضرائب أنها اداة فعالة في يد الدولة لتأثر على النشاط الاقتصادي على خلاف المصادر الاخرى التي لا تتمتع بهذه الميزة [4]. وكما تعد المصدر الثاني بعد الايرادات النفطية في تمويل الايرادات العامة في العراق ، ويلاحظ من خلال بيانات الجدول أنّ حصيلة هذه الايرادات تتزايد بالقيم المطلقة خلال مدة الدراسة ، إذْ سجلت ما مقدار (159.644) مليار دينار ونسبة اسهام إلى الايرادات العامة بنحو (0.84%) ، ومن ثُمّ وصلت إلى ((3334.81) مليار دينار وبنسبة اسهام إلى الايرادات العامة بنحو (6.04%) ، وتعزى هذه الزيادة إلى انتهاء العمليات العسكرية ورفع الحظر المفروض على جميع المعابر الحدودية، مما أدى إلى انفتاح واسع أمام تدفق الاستيرادات بشكل كبير، إلا أنه شهد تراجعاً مجدداً خلال العامين (2010-2011) بمقدار (1122.02-1783.59) مليار دينار وبنسبة مساهمة في الإيرادات العامة بلغت حوالي (1.89%-1.78%) على التوالي، ويُرجع سبب هذا التراجع إلى تأثر الاقتصاد العراقي بانعكاسات الأزمة المالية الدولية من خلال انخفاض أسعار البترول

---

[1]- محمد حازم عباس ، أثر تقلبات العوائد النفطية على مؤشرات الاقتصاد العراقي للمدة من 2011- 2023، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، المجلد 22، العدد83، 2024، ص 11.

[2]- وزارة التخطيط ، تقيم السياسة المالية في العراق ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، قسم السياسات الكلية وبناء النماذج الاقتصادية ، 2023، ص26 .

[3] - رشا عبد الرضا حمد ، تحليل وقياس اثر الموازنة العامة في اتجاهات الدين العام بلدان مختارة (2004-2022) ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة واسط كلية الادارة والاقتصاد ،2025 ، ص38.

[4]- خالد عبد الحفيظ محمد ، اثر الايرادات الضريبية على بعض التغيرات الاقتصادية الكلية في السودان في الفترة (1985-2010) ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، المانيا –برلين ، 2021 ، الطبعة 1، ص32.

عالمياً، ثم ارتفع مرة أخرى في عام 2012 ليصل إلى حوالي (2633.36) مليار دينار بنسبة مساهمة (2.02%)، ويُعزى سبب هذا الارتفاع إلى تحسن الإيرادات الضريبية نتيجة وضع الانتعاش التي شهدها السوق المحلي بفعل الاستقرار الاقتصادي وزيادة الإنفاق الحكومي، فضلاً عن تنامي القوة الشرائية لدى الأفراد ، ونتيجة هذه الزيادة ناجمة عن ارتفاع الضرائب غير المباشرة المفروضة على الانشطة التجارية ولاسيما الاستيرادات . بينما انخفضت الايرادات الضريبية في عامي (2014-2015) ويعزى الانخفاض إلى تعرض العراق إلى الازمة المزدوجة الناجمة عن انخفاض اسعار النفط وتردي الاوضاع الامنية والسياسة في بعض مناطق العراق نتيجة دخول العصابات الارهابية وسيطرته على بعض المنافذ الحدودية في تلك المناطق الامر الذي ادى إلى تسبب توقف الضرائب غي المباشرة المفروضة على الاستيرادات السلعية ، مما تسبب بخفض الايرادات الضريبية في هذين العامين إلى (1885.13– 2015.01) مليار دينار [1] . ومن ثُمّ عاود الارتفاع في الايرادات الضريبية ولتصل إلى (6292.27) مليار دينار وبنسبة اسهام بنحو (8.14%) وهي اعلى نسبة اسهام سجلت في مدة الدراسة لعام 2017 ، ومع ذلك كان الاتجاه العام للإيرادات الضريبية نحو التزايد ، إذْ كانت الايرادات الضريبية تصل إلى (6534.50) مليار دينار وبنسبة اسهام بنحو (4.04%) في عام 2022 [2]. ويوضح الجدول(4) تطور هيكل الايرادات العامة ونسبة اسهامه في العراق للمدة (2004-2022) .

جدول(4) تطور هيكل الايرادات العامة ونسبة اسهامه في العراق للمدة (2004-2022) مليار دينار

السنة	الايرادات العامة (1)	الايرادات النفطية (2)	الايرادات العامة (3)	نسبة الايرادات النفطية إلى الايرادات العامة (4)%	نسبة الايرادات الضريبية إلى الايرادات العامة (5)%
2004	32948.55	32593.01	1596.44	98.9	0.48
2005	40502.89	39480.07	495.282	97.47	1.22
2006	49055.55	46908.04	4952.82	95.62	1.21
2007	54599.451	53162.59	1397.99	97.37	2.56
2008	80252.18	79131.75	9858.84	98.60	1.23
2009	55209.35	51719.06	3334.81	93.68	6.04

[1]- هاني مالك العسكري ، دور الايرادات الضريبية في استدامة النمو الاقتصادي العراق حالة دراسية للمدة 2004-2020 ، مصدر سابق .

[2]- رشا عبد الرضا حمد ، تحليل وقياس اثر الموازنة العامة في اتجاهات الدين العام بلدان مختارة (2004-2022) ، مصدر سابق ، ص39.

1.89	96.23	1122.02	57125	59404.17	**2010**
1.78	98.09	1783.59	98090.21	99998.78	**2011**
2.02	97.60	2633.36	116597.08	119466.40	**2012**
2.57	97.24	2876.86	109034.92	112124.77	**2013**
1.79	92.11	1885.13	97072.41	105386.62	**2014**
3.03	92.24	2015.01	61312.621	66470.25	**2015**
7.1	81.34	3861.90	44267.07	54409.27	**2016**
8.14	84.14	6292.27	65071.93	77335.96	**2017**
0.1	89.73	5686.21	95619.82	106569.83	**2018**
3.72	92.24	4014.53	99216.32	107566.99	**2019**
7.5	86.15	4718.19	54448.51	63199.69	**2020**
4.16	87.34	5436.24	95270.30	109081.46	**2021**
4.04	95.3	6534.50	154038.65	161697.44	**2022**

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على : البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ،اعداد متفرقة (2004-2022).

ـالايرادات النفطية ، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، تقرير المنشور الوزارة لعام 2004.

*-العمود (4، 5) تم احتسابه من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات العمود(3،2،1) .

2ـ تطور هيكل النفقات

تمثل النفقات العامة الجانب الاخر من الموازنة العامة التي تسجل فيه كافة المصروفات التي تقوم بها الدولة ، أيْ يزداد الانفاق الحكومي في البلدان الاقل تقدماً بشكل عام والعراق بشكل خاص [1]، كما يلاحظ من خلال بيانات الجدول (5) اهم

[1] -خالد حسين حمزة ، واخرون ، السياسة المالية ودورها في تحفيز التنويع الاقتصادي في العراق ، مجلة الادارة والاقتصاد ، المجلد 50، العدد147، 2025، ص74.

التطورات التي شهدها مجمل الانفاق العام خلال مدة الدراسة فإن هناك حالة من التذبذب فقد شهدت النفقات العامة انخفاضاً في عام 2005 الذي تبلغ بنحو (30831) مليار دينار مقارنة بعام 2004 الذي يبلغ (31521) مليار دينار الذي يعزى الانخفاض إلى بذور التضخم الناجمة عن شحة الوقود وارتفاع اسعارها ، ومن ثُمّ عاود الارتفاع في الاعوام من (2006-2008) تحسناً ملحوظاً في الانفاق العام الذي سجل (37494، 39308، 67277) مليار دينار على التوالي ، ويعزى ذلك إلى تحسن الاوضاع الامنية في البلاد ، مما انعكس ذلك على الانفاق العام ، ولينخفض عام 2009 إلى (55590) مليار دينار على اثر الازمة المالية التي حدثت ومما انخفض الانفاق العام ، وبعد ذلك اخذ الانفاق العام بالتزايد نتيجة التوسع في اوجه الانفاق والارتفاع في أسعار النفط التي يعتمد عليه اقتصاد العراق بشكل كبير ، وليصل الانفاق العام إلى (119128) مليار دينار في عام 2013 ، بينما انخفض بشكل ضئيل في عام 2014 إذْ بلغ (115937) مليار دينار، فضلاً عن عام 2015 شهد حجم النفقات العامة انخفاضاً كبيراً؛ إذ بلغ (704175.2) مليار دينار ، ويعزى ذلك الانخفاض إلى اسباب امنية وعسكرية بسبب زيادة النفقات العسكرية نتيجة الحرب ، وعاود بعد ذلك حجم النفقات العامة إلى التحسن في عام 2016 الذي بلغ (73571) مليار دينار[1] ، وليستمر بعد ذلك الارتفاع في النفقات العامة ولتصل إلى (11723.6) مليار دينار في عام 2019 ويعزى هذا الارتفاع إلى نمو النفقات بشقيها (الاستثمارية والجارية) بسبب ارتفاع إجمالي الايرادات الناجمة عن التحسن التدريجي لأسعار النفط في السوق العالمية ، مما ساعد في توجيه الموارد المالية اتجاه الانفاق ، بينما في عام 2020 نتيجتاً للأحدث المتزامنة الذي شهدها العالم في نهاية عام 2019 مع بداية عام 2020 بسبب تفشى جائحة كوفيدا-19 توقفت اغلب الانشطة الاقتصادية وانقطاع سلسلة الامداد التجاري ، ومن ثُمّ دخول العالم في ازمة ركود إلى جانب عدم اقرار الموازنة تم اللجوء إلى تطبيق بنود قانون الادارة المالية رقم (6) لعام 2019 الذي بموجبه يخول اعتماد الصرف وبنسبة (1/12) فما دون من اجمالي المصروفات الفعلية للنفقات الجارية للسنة المالية السابقة بعد استبعاد المصروفات غير المتكررة على اساس شهري ولحين التصديق على الموازنة الاتحادية ، إذْ بلغت النفقات العامة (76082.4) مليار دينار ، فضلاً عن عامي 2021 و 2022 وبعد بروز بوادر الانفراج وتخفيف قيود الحظر بين البلدان وعودة الاقتصادات إلى مزاولة انشطتها لتزايد على اثرها الايرادات ، مما اتاح قدرة رفع النفقات العامة لتغطية الاحتياجات الاقتصادية والادارية ، كما شهد ارتفاعاً ليصل إلى (102849.4- 116959.6) مليار دينار على التوالي [2] . بينما تمثل النفقات الاستثمارية على انها الانفاق الذي يتم توجيهه نحو العمليات الخاصة بتشكيل رأس المال ، مثل شراء السلع والخدمات في المشاريع الاستثمارية ، كبناء السدود وبناء المستشفيات ، فضلاً عن النفقات على تطوير البنى التحتية كطرق والجسور . مما يتضح من خلال بيانات الجدول أنّ النفقات الاستثمارية على مدى الاعوام (2004-2008) شهدت زيادة متفاوتة ، ويعزى ذلك إلى المبادرات الحكومية في الانفاق التي سجلت بنحو (3924 -14976) مليار دينار ، وبنسبة اسهام غلى إجمالي النفقات العامة بنحو (12.45% الى 22.26%) على التوالي ، بينما انخفض انخفاضاً كبيراً في عام 2009 نتيجة الانكماش الاقتصادي أو عدم الاستقرار السياسي أو التغييرات في اولويات الحكومية الذي حصلت والذي سجلت قيمة بنحو (9649) مليار دينار وبنسبة اسهام بنحو (17.36 %) من إجمالي النفقات العامة ، فضلاً عن الاعوام من (2010-2013) شهدت النفقات الاستثمارية تغييرات في تلك المدة ،

[1]-ليث حليم مالك ، تحليل اثر الانفاق العام على مؤشر البطالة في العراق للفترة من 2004-2020 ، عدد خاص لوقائع المؤتمر العلمي الدولي السادس ، والسنوي السابع عشر ، 2023 ، بعنوان (القيادة الرشيدة والتنمية المستدامة سبل الاصلاح الاقتصادي العراقي) ، جامعة القادسية ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، المجلد 22، العدد 80، 2024، ص60.

[2]- وزارة التخطيط ، تقييم السياسة المالية في العراق ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، 2023، ص30.

يعزى ذلك إلى الظروف الاقتصادية المتغيرة أو التغييرات في التركيز السياسي الذي سجلت بنحو (15553 إلى 40381) مليار دينار وبنسبة اسهام إلى اجمالي النفقات العامة بنحو (21.50% إلى 33.90%) على التوالي ، بينما شهدت النفقات انخفاضاً ملحوظاً من عام (2014-2018) ، الذي سجلت ما قيمته من (18565 إلى 1382) مليار دينار وبنسبة اسهام بنحو (21.50% إلى 17.09%) على التوالي ، وذلك يعزى إلى العوامل المتمثلة بانخفاض أسعار النفط أو قيود الموازنة ، وعدم الاستقرار السياسي الذي اثر على ثقة المستثمرين في استثمار المشاريع [1] . كما شهدت تذبذباً النفقات الاستثمارية في الاعوام (2019-2022) فبعد أنّ سجلت في عام 2019 (24422.6) مليار دينار ونسبة اسهام في إجمالي النفقات العامة بنحو (21.9%) ، ومن ثُمّ انخفضت لتصل إلى (3208.9) مليار دينار وبنحو (4.22%) من إجمالي النفقات في عام 2020 ، ويعزى ذلك إلى الاوضاع الاستثنائية التي واجهت اقتصاد العراق وعدم اقرار الموازنة العامة ، مما اثر وبشكل كبير على النفقات الاستثمارية لتسيطر النفقات الجارية على النسبة الاكبر من إجمالي النفقات العامة لتغطية الالتزامات الحاكمة ، وتوفير الخدمات العلاجية والطبية للمصابين بفايروس كوفيدوا -19 ، إذْ تم الصرف وبحسب نصوص قانون الإدارة المالية رقم (6) لعام 2019 المعدل الذي اشارت المادة (13) ثانياً على أنه يتم الصرف من إجمالي التخصيص السنوي للمشاريع الاستثمارية المدرجة والمستمرة تخصيصاتها اثناء السنة المالية السابقة والقادمة على حسب ذرعات المنجزة أو التجهيز الفعلي للمشروع ، بينما شهدت النفقات الاستثمارية تطورت إيجابية في عام 2021 لتصل إلى (13322.7) مليار دينار وبنسبة اسهام إلى النفقات العامة بنحو (13%) ، ويعزى ذلك إلى زيادة الايرادات العامة ، مما اتاح القدرة على اعادة العمل بالمشاريع التي توقفت في عام 2020 ، كذلك لم يتم اقرار الموازنة في 2022 بحسب نصوص قانون الادارة المالية رقم (6) لعام 2019 ، إذ أنّ بلغت النفقات الاستثمارية بنحو (12018.5) وبنسبة اسهام (10.3%) [2] . أمّا النفقات الجارية تشمل الرواتب واجور الموظفين وكافة الالتزامات الناجمة عن المعاملات والاتفاقيات الدولية والمحلية السابقة والمتمثلة بالفائدة على القروض والديون العامة وغيرها. وكما يبين ايضاً من خلال بيانات الجدول () أنّ النفقات الجارية بلغت في عام 2005 إلى (27066) مليار دينار وبنسبة اسهام من النفقات العامة بلغت بنحو (87.79%) ، عما كانت عليه عام 2004 أيْ (27597) مليار دينار وبنسبة اسهام تبلغ (87.55%) ، ويعزى سبب ذلك الانخفاض إلى انخفاض النفقات العامة ، بينما ارتفعت في عام 2006 النفقات الجارية إلى (32218) مليار دينار وبنسبة اسهام مرتفعة من النفقات العامة بنحو (85.93%) ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة النفقات العسكرية بسبب تدهور الاوضاع الامنية ، فضلاً عن التعديلات في سلم رواتب الموظفين ، واستمرت الارتفاعات في النفقات الجارية لغاية عام 2008 التي سجلت (52301) مليار دينار وبنسبة (77.74%) من النفقات العامة ،وأنّ سبب انخفاض نسبة الاسهام هو ارتفاع النفقات العامة بمعدل اكبر من الارتفاع في النفقات الجارية ، ولاسيما الاجور والرواتب للموظفين [3]، وشهدت في عام 2009 انخفاضاً ليصل إلى (45941) مليار دينار نتيجة حدوث الازمة المالية في عام 2008 التي ادت إلى انخفاض اسعار النفط ، ومن ثُمّ انخفاض الايرادات العامة ، باعتبار أنّ الايرادات النفطية تشكل العنصر الرئيس ، بينما عاود الارتفاع في عام 2010 إلى (54581) مليار دينار وليصل إلى (78747) مليار

[1]- فرهاد نصر الدين رشيد ، قياس وتحليل اثر النفقات الاستثمارية الحكومية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2005-2022) ، مجلة كردستاني للدراسات الاستراتيجية ، جامعة السليمانية ، العدد 7، 2024، ص87-92.

[2]- وزارة التخطيط ، تقيم السياسة المالية في العراق ، مصدر سابق ، 32-33.

[3]- زين العابدين محمد ، وصادق علي حسين ، الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 دراسة في الواقع واستراتيجيات المستقبل ، مركز الرافدين للحوار ، الطبعة 1، بيروت 2018، ص 47-48.

دينار في عام 2013 وبنسب اسهام متفاوتة وبسبب الفساد والتبذير لم يتم الاستفادة من هذه النفقات ، ومن ثمّ انخفضت النفقات الجارية في عام 2014 إلى (58625) مليار دينار وبنسبة اسهام (70.2%) من النفقات العامة ويعزى ذلك انخفاض نتيجة عدم اقرار الموازنة العامة مما حدى بوزارة المالية بالتقيد بالصرف وبنسبة (12:1) من المصارف الفعلية الجارية لكل شهر مماثل من عام 2013 ، ولتنخفض في عام 2015 إلى (51832) مليار دينار بسبب انخفاض اسعار النفط في منتصف 2014 ([1])، ومن ثُمّ عاود الارتفاع في النفقات الجارية إلى (87301) مليار دينار عام 2019 وبنسبة اسهام في اجمالي النفقات العامة بنحو(78.14%) والناجم عن ارتفاع معظم مكوناتها ، لاسيما النفقات الرأسمالية والمستلزمات السلعية والخدمية ، إلا أنها شهدت انخفاضاً في عام 2020 ولتبلغ ما قيمته (72873.5) مليار دينار ، وبنسبة اسهام من اجمالي النفقات العامة (95.8%) ، ويعزى ذلك إلى الاوضاع الاستثنائية التي شهدها العالم ومنها العراق ، وما أفرزته من صعوبات ناجمة عن تفشي جائحة كوفيدوا -19 ، ومع ذلك قد تبنت الحكومة طرق واسعة للتشجيع المالي لإنقاذ الاقتصاد من الانزلاق في حلقة الركود والانكماش ، الذي تزامن مع التوسع في الانفاق العام على البرامج الصحية وبرامج دعم الافراد والشركات للتخفيف من الاثار السلبية الناجمة عن تفشي فايروس كوفيدوا -19 ، فضلاً عن عام 2021 شهد تحسناً بلغ (89526.7) مليار دينار ، وبنسبة اسهام (87%) وذلك لزيادة الايرادات العامة الذي تنعكس على زيادة حجم الانفاق لتغطية احتياجات ديمومة الاعمال ولتعويض الانخفاض وضغط النفقات الذي حصل في عام 2020 ، كما سجلت في عام 2022 ارتفاعاً ليصل إلى (104941) مليار دينار وبنسبة اسهام (89.72%) ، ويعزى ذلك إلى الارتفاع في كافة مكونات النفقات الجارية والناجمة عن ارتفاع الايرادات لتعويض الانخفاض الذي حصل في عام 2020 ، إذْ نصت المادة (4) من قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية على أنه " يجري الصرف من الحساب استناداً من احكام المادة(13) من قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم (6) لعام 2019 المعدل" الذي سمح بأنفاق اضافي للرعاية الاجتماعية وتحويل الموظفين من اجر يومي إلى عقد ودعم الغذاء والطاقة ([2]).

جدول (5) تطور هيكل النفقات العامة ونسبة اسهامه في العراق للمدة (2004-2022) مليار دينار

السنة	النفقات العامة (1)	النفقات الاستثمارية(2)	النفقات الجارية (3)	نسبة النفقات الاستثمارية إلى النفقات العامة (4)%	نسبة النفقات الجارية إلى النفقات العامة (5)%
2004	31521	3924	27597	12.45	87.55
2005	30831	3765	27066	12.21	87.79
2006	37494	5277	32218	14.07	85.93

[1]- جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2014، ص70.
[2]-وزارة التخطيط ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، تقييم السياسة المالية في العراق ، مصدر سابق، ص31-32.

83.24	16.76	32720	6589	39308	**2007**
77.74	22.26	52301	14976	67277	**2008**
82.62	17.36	45941	9649	55590	**2009**
77.82	22.18	54581	15553	70134	**2010**
77.36	22.64	60926	17832	78758	**2011**
72.08	27.92	75789	29351	105140	**2012**
66.10	33.90	78747	40381	119128	**2013**
70.2	21.50	86568.4	24931	115937	**2014**
62.59	22.42	51832	18565	82814	**2015**
67.2	25.23	51173	17882	73571	**2016**
78.19	21.81	59026	16464	75490	**2017**
82.91	17.09	67053	113820	80873	**2018**
78.14	21.9	87301	24423.6	111723.6	**2019**
95.78	4.22	72874	3208	76082.4	**2020**
87	13	89526.7	13322.7	102849	**2021**
89.72	10.28	104941	12018.5	116959.6	**2022**

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على : وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، والحسابات القومية .

اعداد متفرقة

ـوزارة المالية ، دائرة المحاسبة .

ـ وزارة التخطيط ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، تقييم السياسة المالية في العراق ،2023.

*العمود (4،5) تم احتسابه من قبل الباحثة بالاعتماد على العمود(2،3،4)

المطلب الثالث : تحليل واقع التنويع الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2022)

يلاحظ من خلال بيانات الجدول (6)نسبة اسهام القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لمدة الدراسة . فيلاحظ أنّ القطاع النفطي يسيطر بصورة كبيرة على باقي القطاعات الأخرى ، إذْ بلغ متوسط نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بنحو (56.39%) ، أيْ أنّ تبلغ نسبة اسهام القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بنحو (55.3%) عام 2004 ، بعد ذلك اخذ بالتذبذب في الانخفاض والارتفاع إلى أنّ وصلت نسبة اسهامه في الناتج المحلي الإجمالي عام 2013 إلى(50%) ، وهي نسبة ضئيلة متأثره في الصدمة المزدوجة المتمثلة في انخفاض أسعار النفط وسيطرة التنظيم الارهابي لداعش على بعض مناطق العراق ، بعد ذلك اخذ القطاع النفطي في تزايد نسبة اسهامه في الناتج المحلي الإجمالي فبلغت (59.3%) عام 2015 ، واستمر بالارتفاع اسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى عام 2019 بنحو (62.8 %) ، وبعد ذلك عاود انخفاض الاسهام في هذا القطاع سببها الصدمة المزدوجة المتمثلة بتفشي جائحة كوفيدا -19 ، وانخفاض اسعار النفط التي تعرض لها الاقتصاد العالمي بشكل عام والعراق بشكل خاص ، بينما في عام 2022 ازدادت نسبة اسهامه وبلغت بنحو (60.78%) في الناتج المحلي الإجمالي ، وبالرغم من زيادة هذا القطاع على باقي القطاعات في الناتج إلا أنه لم يحقق ما مرجو منه نتيجة الدمار الذي اصاب المنشآت النفطية والانابيب الناقلة نتيجة الاوضاع التي سادت في البلاد وما تبعها من اعمال سلب وتخريب جراء الارهاب التي تعرض له البلاد [1] .

أما القطاع الزراعي الذي يُصنف ضمن القطاعات الإنتاجية الحيوية والمحركة للنشاط الاقتصادي في أغلب الدول، فيحتل موقعاً مركزياً من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تستعمل معظم الموارد الاقتصادية المتوفرة في الأنشطة الإنتاجية الزراعية، كما يُشكل رافداً مهماً من روافد الدخل الوطني [2] . وتُظهر معطيات الجدول (6) مدى التراجع في نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، إذ يتضح أثناء مدة البحث أنّ متوسط نسبة اسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي وصلت إلى حوالي (4.03%)، وأن أقصى نسبة مساهمة له في الناتج المحلي الإجمالي كانت عام 2005 حيث بلغت نحو (7%). ، ويعزى ذلك الارتفاع إلى تحسين اوضاع الزراعة في هذا العام وزيادة الدعم الحكومي ، مما حفز المزارعين على زيادة الانتاج ، ومن ثَمُ زيادة اسهامه في الناتج المحلي الإجمالي ، وبعد ذلك انخفضت نسبة الاسهام إلى ادنى نسبة في عام 2017 لتسجل بنحو (1.9%) ، ومن ثَمُ ارتفع الاسهام إلى عام 2022 بنحو (3.17%) ، ويلاحظ بصورة عامة أنّ نسبة الاسهام اخذت بالانخفاض بعد عام 2003 لتصل إلى نسبة (3.17%) في عام 2022، وذلك بسبب السياسة الزراعية غير المناسبة ، وعدم قدرة تنافس المنتج المحلي للمنتج المستورد ، وكذلك سياسة الاستيراد غير المدروسة وعدم حماية المنتج من اغراق البضائع المستوردة [3] .

---

[1]- خالد حسين حمزة ، وآخرون ، السياسة المالية ودورها في تحفيز التنويع الاقتصادي في العراق ، مصدر سابق ، ص76.

[2]- سعد عبد الكريم حماد ، ايمان خميس حسين جاسم ، قياس وتحليل اثر قروض المصرف الزراعي التعاوني في دعم النشاط الزراعي دراسة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2019) ، جامعة الانبار ، كلية الزراعة ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 17، العدد 56، ج 4، 2021، ص 401.

[3]-محمد ناجي محمد الزبيدي ، هدى محمد علي البياتي ، القطاع الزراعي وتحقيق الامن الغذائي في العراق ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد ، مجلة الادارة والاقتصاد ، المجلد 7، العدد 27، 2018، ص197.

أمّا القطاع الصناعي يبين من خلال الجدول (6)نسبة الاسهام في الناتج المحلي الاجمالي التي تتراوح ما بين (2.12 %) كحد اعلى في عام 2009 ، وكحد ادنى (0.86%) في عام 2016 وبمتوسط نسبة الاسهام للناتج المحلي الإجمالي بلغ بنحو(1.42%) خلال مدة الدراسة ، والتي لا تتناسب مع اهمية هذا القطاع الحيوي والرئيس ، الذي يُعدّ القطاع المهم والمحرك لعملية التنمية والتقدم في أيْ بلد ، من خلال درجة التشابك والارتباطات الخلفية والامامية له مع باقي القطاعات الاخرى ، وذلك بسبب توقف معظم المشاريع الصناعية الرئيسة سواء كانت العامة أو الخاصة أو المختلطة عن العمل ومنها الفوسفات والكبريت والاسمنت والادوية وغيرها لمزيد من الاسباب المتمثلة بالأوضاع السياسية والامنية التي سادت البلاد ، فضلاً عن عدم قدرة تنافس المنتجات المحلية مع المنتجات المستوردة ، ويعزى السبب إلى انفتاح الاسواق المحلية على الاسواق العالمية ، وغياب وضعف دعم الحكومة لقطاع الصناعة ، وتزايد تكلفة الانتاج وضعف البنى التحتية لتلك القطاع منها الكهرباء والوقود والمواد الاولية وغيرها [1].

فصلا عن قطاع الخدمات الذي شهد هذا القطاع انخفاض كبيراً ، لاسيما بعد العدوان الثلاثيني عام 1991 ، وما تلاها من احتلال امريكا عام 2003 ، وما تركه من دمار البنى التحتية وحتى مع تعاقب الحكومات الجديدة لإدارة البلد ، ولم يشهد هذا القطاع مشاريع استراتيجية حيوية تساعده للنهوض مجدداً ، ليكون الدعامة الرئيسة في تطور وتقدم البلاد ، فضلاً عن أنّ يُعدّ قطاع الخدمات ثاني قطاع من حيث الاسهام النسبي في الناتج المحلي الإجمالي ، ولكن نسبة اسهامه ليست مرتفعة ، وهذا يعزى إلى التراجع الكبير الذي شهده هذا القطاع بسبب الضرر الذي اصاب البنى التحتية الناجمة عن الحروب المتعاقبة التي تعرضت لها البلاد ، وكذلك يعاني من عدة تذبذبات في اسعار النفط ، ولاسيما في السنوات الاخيرة [2] . وكما يبين الجدول () نسبة اسهام القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للمدة(2004-2021) .

جدول(6) نسبة اسهام القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة(2004-2022)

السنوات	نسبة قطاع النفط إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة قطاع الزراعة إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة قطاع الصناعة إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة قطاع الخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي
2004	55.3	5.4	1.54	37.76
2005	50.5	7	1.5	41
2006	50.4	6.9	1.56	41

[1] - محسن ابراهيم احمد ، تحليل الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2006-2018) ، المجلة العلمية لجامعة جيهان ، المجلد 4، العدد 2، 2020، ص 230.

[2]- بيداء جواد كاظم ، اسراء كاطع فياض ، دور تنويع انشطة بعض القطاعات الاقتصادية في نمو الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020) ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد15، ا49، 2023، ص371.

40.3	1.6	4.9	53.2	**2007**
39.19	1.61	3.9	55.3	**2008**
39.3	2.12	3.9	54.7	**2009**
41.8	2.11	4.2	51.9	**2010**
41.19	2.01	4.5	52.3	**2011**
42.7	1.8	3.7	51.8	**2012**
42.54	1.52	4.3	51.7	**2013**
44.7	1.2	4.1	50	**2014**
37.26	0.94	2.5	59.3	**2015**
32.14	0.86	2.2	64.8	**2016**
33.86	0.94	1.9	63.3	**2017**
33.73	0.97	2.1	63.2	**2018**
32.33	0.97	3.9	62.8	**2019**
33.02	1.23	4.29	61.46	**2020**
36.81	1.3	3.79	58.1	**2021**
34.81	1.24	3.17	60.78	**2022**
36.04	1.42	4.03	56.39	**المتوسط**

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط ، الجهاز لمركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية ، اعداد متفرقة .

المطلب الرابع: رؤية استراتيجية لعمل السياستين معاً من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي

يُعدّ تنوع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على المورد النفطي من الركائز الرئيسة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام ، ويستلزم ذلك العمل على تنمية القطاعات الانتاجية مثل الصناعة والزراعة وإلى جانب تطور قطاعات اخرى واعدة ، من أجل بناء اقتصاد متنوع ومستدام ، مما تبرز اهمية التنسيق المرن بين السياستين بهدف تحفيز الاستثمار في القطاعات الإنتاجية وتوفير بيئة اقتصادية مستقرة ومستقطبة لرأس المال المحلي والاجنبي ، وتعتمد هذه الرؤية على مزيداً من الاركان الرئيسة في السياسات المحفزة والداعمة للتنويع الاقتصادي من اهمها .زيادة الانفاق العام على مشاريع البنى التحتية الحيوية .،واصلاح النظام الضريبي بما يحقق العدالة والكفاءة إلى جانب اعطاء الحوافز الضريبية للمشاريع العاملة في القطاعات غير النفطية . كذلك توسيع نطاق برامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص لدعم التنمية الاقتصادية. فضلاً عن الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار كهدف مهم للسياسة النقدية. وادارة سعر الصرف بمرونة وحكمة تسهم في تعزيز القدرة التنافسية. وكما تعزيز دور المصارف التنموية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ولاسيما في القطاعات الانتاجية فضلاً عن أن التكامل بين السياستين يشكل دعامة قوية لتحقيق التحول الاقتصادي، وتنمية قطاعات جديدة تضمن استدامة النمو الاقتصادي، وتوفر فرص عمل.

الاستنتاجات

1- يمتلك العراق المزيد من المصادر والموارد الاقتصادية المتنوعة التي يمكن من خلال استثمارها بشكل افضل وتكوين مستوى جيد من التنويع الاقتصادي ، وأنّ استغلال تلك المصادر في كافة القطاعات الاقتصادية التي تتصف بالميزة النسبية ، يمكن أنّ تؤدي إلى تحقيق مستوى عالي من التنافسية إلى الحد التي تدفع بتطور تلك القطاعات عبر رفع المستوى الانتاجية ، وستوسع القاعدة الانتاجية للقطاعات غير النفطية في الاقتصاد العراقي ، مما يزيد من نسبة الاسهام في الناتج المحلي الاجمالي الذي يقلل من الاعتماد على المورد النفطي .

2-اصبح التنويع الاقتصادي مسالة حتمية امام اقتصادات البلدان، لاسيما منها الريعية للخروج من وضع الانحسار لمصادر الدخل، وتقليل الاعتماد على قطاع أو سلعة معينة للحصول على الايرادات ، وذلك من خلال اقامة قاعدة اقتصادية متنوعة النشاطات متكاملة القطاعات مترابطة الوحدات تستجيب للاحتياجات الرئيسة المتزايدة للبلد .

3- ضعف التنسيق بين السياسة النقدية والمالية وغياب الرؤية الاستراتيجية بعيدة المدى، مما يعيق تحقيق التحول الحقيقي اتجاه اقتصاد متنوع.

4- عدم الاستفادة من الفوائض المالية والنقدية الكبيرة على تطور اقتصاد العراق؛ ذلك بسبب ظاهرة الفساد الاداري والمالي والنقدي وتقدم المصالح الشخصية على المصالح العامة هذا ما أدى إلى فشل التنويع الاقتصادي.

التوصيات

1- تعزز من امكانية العراق على تقليل الاعتماد على المورد النفطي كمصدر وحيد للدخل، والانفتاح اتجاه اقتصاد متنوع وأكثر ديناميكية.

2-اصلاح السياسات الاقتصادية من خلال تبني برامج اصلاح مالي ونقدي متكامل يركز على دعم القطاعات الانتاجية، وتفعيل دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص، فضلاً عن تعزيز دور المؤسسات المعنية بالتخطيط.

3- اهمية تدخل الحكومة في تطبيق سياسات الهادفة إلى تنويع العملية الانتاجية واعادة البنى التحتية للاقتصاد، وتقليل الاعتماد على المورد النفطي في تسيير الاقتصاد العراقي لكون اسعار النفط متذبذبة وتؤدي إلى عدم استقرار الاقتصاد وتقف عائق في طريق التنمية الاقتصادية.

4-اعادة بناء وترميم البنى التحتية العملاقة التي تم اغلاقها في العراق، وتنفيذ العمل والانتاج في ا سرع مدة ممكنة، لاسيما المصانع التي تم غلقها.

المصادر

1- احمد محيي الدين محمد ، قياس اثر تغير العرض النقدي على نمو الاقتصاد المصري باستعمال نموذج VECM ، جامعة الاسكندرية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، بدون عدد ، 2022.

2- احمد يونس جبار الخزرجي ، اثر تنويع مصادر الدخل في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2022) ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 20، العدد 66، ج2 ، 2024 .

3- احمد منير نجار ، دور الانفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حالة دولة الكويت ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، مجلس النشر العلمي ، العدد92، جامعة الكويت ،1999.

4- اديب قاسم شندي ، النظام النقدي والمصرفي في العراق ، بغداد ،1997.

5- اديب قاسم شندي ، دعاء حسن سيلان ، تطور عرض النقد وسعر الصرف ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2017) ، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الادارية ، المجلد 13، العدد2021،39.

6- اديب قاسم شندي ، سعر صرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد2006،11.

7- بشار سعدي عبد ، اثر سعر الفائدة في الموازنة العامة العراقية للمدة 1990-2015، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية ، مجلد 10،العدد2018،4.

8- بشير هادي عودة الطائي ، دور واهمية التنويع الاقتصادي في العراق (الشروط واليات القياس) دراسة كمية للسنوات 2003-2019، مركز الدراسات البصرة والخليج العربي ، جامعة البصرة ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، المجلد 17، العدد 26، 2020.

9- بيداء جواد كاظم ، اسراء كاطع فياض ، دور تنويع انشطة بعض القطاعات الاقتصادية في نمو الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020) ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد15، ا49، 2023.

10- جعفر باقر علوش ، واخرون ، السياسات المالية والنقدية في الاقتصاد العراقي دراسات في الاقتصاد الكلي الحديث ، مكتبي زاهد للطباعة ، بغداد ، ط1، 2019، ص6.

11- جكر محمد ابراهيم ، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي دراسة حالة البنك المركزي العراقي 2004-2019، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة الشرق الادنى ، كلية العلوم الاقتصادية والادارية /قسم العلوم المالية والمصرفية ، 2021.

12- جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2014.

13- حذيفة حسين محي ، دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق النمو الشامل –تجارب دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق ،رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2023.

14- حميد حسن خلف ، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2018) ، وقائع المؤتمر العلمي الدولي الثالث (دور العلوم الانسانية والاجتماعية في التنمية وخدمة المجتمع) ، جامعة تكريت ، كلية الادارة والاقتصاد ، مجلة التراث ، العدد17، 2021.

15- حيدر مجيد عبود الفتلاوي ، دور السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر ، 2020.

16- خالد حسين حمزة ، واخرون ، السياسة المالية ودورها في تحفيز التنويع الاقتصادي في العراق ، مجلة الادارة والاقتصاد ، المجلد 50، العدد147، 2025.

17- رشا عبد الرضا حمد ،تحليل وقياس اثر الموازنة العامة في اتجاهات الدين العام – بلدان مختارة للمدة (2004-2022) ، اطروحة دكتوراة مقدمة الى جامعة واسط ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2025.

18- زين العابدين محمد ، وصادق علي حسين ، الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 دراسة في الواقع واستراتيجيات المستقبل ، مركز الرافدين للحوار ، الطبعة 1، بيروت 2018.

19- زينب جبار عبد الحسين ، انتاجية .الانفاق العام في العراق واشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية ، رسالة مقدمة الى جامعة كربلاء –كلية الادارة والاقتصاد ، 2018.

20- ستار جبار خليل ، ديانا هاشم جاسم ، القطاع المصرفي العراقي : لأهمية الاقتصادية وعلاقة بتمويل عجز الموازنة ، مجلة الريادة للمال والاعمال ، المجلد 3، العدد2، 2022، .

21- سعد عبد الكريم حماد ، ايمان خميس حسين جاسم ، قياس وتحليل اثر قروض المصرف الزراعي التعاوني في دعم النشاط الزراعي دراسة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2019) ، جامعة الانبار ، كلية الزراعة ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 17، العدد 56، ج 4، 2021.

22- سنان الشبيبي ، ملامح السياسة النقدية في العراق ، ورقة قدمت إلى اجتماع السنوي الحادي والثلاثون لمجلس محافظي المصارف التجارية ومؤسسات النقد العربي ، ابو ظبي ، 2007.

23- شكري رجب العشماوي ، السياسة المالية المستدامة ، دائرة المالية ، ج1 ، 2022.

24- عادل فليح العلي ، المالية العامة والتشريع المالي ، الدار الجامعية للنشر، الموصل ، 2002.

25- عادل محمد خليفة غانم ، مهدي بن معيض، دراسة التكامل المشترك بين التنويع والمتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية، وحدة الامن الغذائي ، كلية علوم الاغذية والزراعة ، جامعة الملك سعود ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد 31، العدد30، 2021.

26- عبد القادر خليل ، مبادئ الاقتصاد النقدي ، والمصرفي اضاءات حول الجهاز المصرفي والسياسات النقدية في تحاليل نظرية ومقاربات كمية ، ديوان المطبوعات ، ج2، 2010.

27- علي عبدالرحيم العبودي ، قطاع النفط والغاز داخل العراق الواقع والحلول ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، 2023.

28- علي كنعان ، النقود والصيرفة والسياسة النقدية ، دمشق ، 2011.

29- علي فاهم جعفر سلمان ، اشكالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية واثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق ، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2021.

30- فاروق بن صالح الخطيب ، عبد العزيز بن احمد دياب ، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية ، جدة ، 1435.

31- فتيحة بومليط ، واقع وآفاق التنويع الاقتصادي في بعض الدول العربية ، رسالة ماجستير مقدمة إلى معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ، الجزائر ، 2022.

32- فرهاد نصر الدين رشيد ، قياس وتحليل اثر النفقات الاستثمارية الحكومية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2005-2022) ، مجلة كردستاني للدراسات الاستراتيجية ، جامعة السليمانية ، العدد 7، 2024.

33- ليث حليم مالك ، تحليل اثر الانفاق العام على مؤشر البطالة في العراق للفترة من 2004-2020 ، عدد خاص لوقائع المؤتمر العلمي الدولي السادس ، والسنوي السابع عشر ، 2023 ، بعنوان (القيادة الرشيدة والتنمية المستدامة سبل الاصلاح الاقتصادي العراقي) ، جامعة القادسية ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، المجلد 22، العدد 80، 2024.

34- . محسن ابراهيم احمد ، تحليل الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2006-2018) ، المجلة العلمية لجامعة جيهان ، المجلد 4، العدد 2، 2020.

35- محمد القطاربي ، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية ، تحليلية ، قياسية) ، ط1 ، الاردن، 2011.

36- محمد حازم عباس ، أثر تقلبات العوائد النفطية على مؤشرات الاقتصاد العراقي للمدة من 2011- 2023، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، المجلد 22، العدد83، 2024.

37- محمد عبدالله شاهين محمد ، الاقتصاد الاسلامي المنفذ من الضلال ، دار حميثرا للنشر والتوزيع والترجمة ، القاهرة ، 2019.

38- محمد ناجي محمد الزبيدي ، هدى محمد علي البياتي ، القطاع الزراعي وتحقيق الامن الغذائي في العراق ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد ، مجلة الادارة والاقتصاد ، المجلد 7، العدد 27، 2018.

39- منال جابر مرسى، تقييم فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف في مصر خلال الفترة (1990-2017) ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، جامعة سوهاج ، بدون عدد ،2017.

40- ناجي ساري فارس ، سياسات التنويع الاقتصادي في دول الخليج العربي ، جامعة البصرة ، مركز البصرة والخليج العربي ، مجلة الادارة والاقتصاد ، المجلد 49، العدد142، 2024.

41- نزار كاظم الخيكاني ، كريم سالم حسين ، التنويع الاقتصادي :المسار نحو اقتصاد مستدام في العراق ،مجلة العلوم الانسانية والدراسات الاستراتيجية الاسلامية ، المجلد 4، العدد 46، 2022.

42- هاني مالك العسكري ، دور الايرادات الضريبية في استدامة النمو الاقتصادي العراق حالة دراسية للمدة (2000-2020) ، مركز تبين للتخطيط والدراسات الاستراتيجية ، 2023.

43- وزارة التخطيط ، قياس فاعلية الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق ،دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، قسم السياسات الاقتصادية والمالية ،2022.

44- وزارة التخطيط ، تقييم السياسة المالية في العراق ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، 2023، ص30.

45- وزارة التخطيط ، تقييم السياسة المالية في العراق، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، 2022.

46- وزارة التخطيط ، تقييم السياسة النقدية والمصرفية في العراق ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، قسم السياسات الكلية وبناء النماذج الاقتصادية ،2022.

47- Besnard D.Et Redon M ،Laminnaie : politique .et institutions"economiaie Dunnod2eme edition ،1987.

48- Samir Siham Dawood ،Wijjdan Ogge Mohi ، The Impact of Exchange Rate on the Gross Domestic Product (GDP) in Iraq for the period (2004-2022) ، Journal of Economics and Administrative Sciences ، vol30 .no144،2024.

49- - Essa Saleh ، and others ، Sust ainability of Fiscal and Monetary Policies under Fixed Exchange Rate Regime in Jirdan AL-Hourani Center for Applied Scientific Research University of Ammam ، ، Val15،No19، 2023، https://www.mdpi.com .

50- CORPON SCOTT and Ellen Lindner ، Economic integration Dofinition and Real World Example ، April -18-2024 . https://www.investopedia.com